

شرح

المقدمة الآجرومية

للشيخ أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي

المتوفى سنة ٨٠٧ هـ رحمته الله

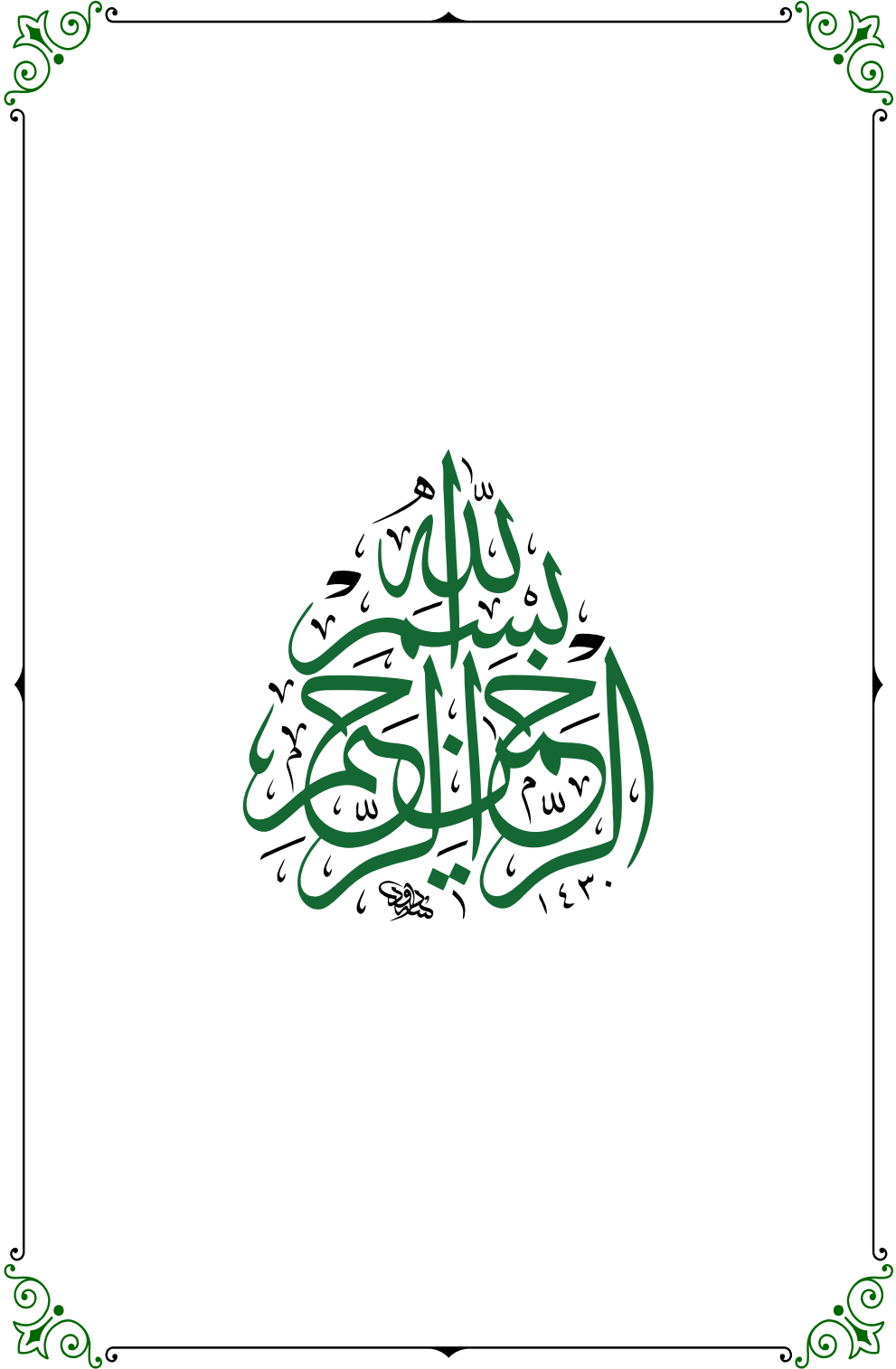


(مقرر مادة النحو للصف الأول المتوسط)



مراجعة وتصحيح

الفريق العلمي بمعهد الحرم المكي الشريف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

معالي الشيخ الدكتور

عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس

الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف

الحمد لله الذي رفع أهل العلم درجات، وفضلهم باحتواء صدورهم آيات بينات، والصلاة والسلام على من ختم الله به الرسالات، وأيده بأعظم المعجزات، فأنار به دياجير الظلمات، وهدى به أهل العمى والضلالات، وعلى آله وصحبه ذوي الفضائل والمكرمات، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم تطوى فيه الأرض والسماوات.

أما بعد:

فإن من نعم الله تعالى علينا في هذه البلاد المباركة، وجود صروح علمية تُعنى بتدريس العلوم الشرعية وما يخدمها من علوم العربية وغيرها، ويأتي في مقدمة هذه الصروح العلمية: معهد الحرم المكي الشريف الذي أسهم بفاعلية في نشر العلم الشرعي وتعليمه وتدريبه على مدار نصف قرن من الزمان أو يزيد، وقد ظهرت ثماره يانعة في خريجيه الذين انتشروا في الآفاق يحملون مشاعل الهداية، في جميع مناحي الحياة فكان منهم القاضي والمفتي والداعية والمعلم والمربي والخطيب والإمام والمؤلف والمحقق وغير ذلك.

ستة وخمسون عامًا من العطاء والبذل، وتعليم علوم الشريعة الغراء، تعاقبت عليه الأجيال جيلاً بعد جيل، وتخرجت منه طلبة العلم والمعرفة أفواجا، فكان مشعل هداية ونبراس ضياء.

وقد كان المعهد خلال الفترة الماضية يعمل بحرص دؤوب على تحسين مخرجاته، ويبذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك، ولا زالت عطاءاته تتجدد، وإنجازاته تتوالى بحمد الله، وما هذا المشروع الذي بين أيدينا إلا برهان صدق على ذلك.

فبتوفيق من الله وفضل تم إطلاق مشروع طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف، الذي يهدف في مرحلته الأولى إلى طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف طبعة تصحيح ومقابلة بين أفضل الطبعات المتوفرة في المكتبات، وتقسيم المادة العلمية بحسب المراحل الدراسية، وجعلها في صورة مناسبة يتعانق فيها الجمال والإتقان، وتساهم هذه المناهج بإذن الله في تحقيق التي وضعت من أجلها، وتعيش عصرها دون ذوبان.

وهذا الكتاب الذي بين يديك أخي القارئ قبس من نور هذا المشروع المبارك الذي نسأل الله أن يكلله بالنجاح، وأن يعُمَّ نفعه، وأن يبارك في جهود العاملين فيه، وأن يجزيهم خير الجزاء.

وبهذه المناسبة فإني أشكر الله تعالى على ما يسر وأعان، ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى ولاية أمرنا في هذه البلاد المباركة، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين على ما يولون الحرمين الشريفين من اهتمام ورعاية، فأجزل الله لهم المثوبة وبارك في جهودهم وأعمالهم.

كما أشكر إدارة معهد الحرم المكي الشريف على المبادرات المتميزة التي يقدمونها، وأشكر أيضا الفريق العلمي الذي قام بهذا العمل وتحمل أعباءه، والشكر موصول لجميع منسوبي المعهد من معلمين وموظفين على مساهمتهم في نجاح مسيرة المعهد، سدد الله الخُطى، وبارك في الجهود، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.





تَقَالِيدُ

مدير معهد الحرم المكي الشريف

الحمد لله الذي جعل البيت الحرام مثابة للناس وأمنا، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعاملين محمد بن عبد الله القائل "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة" صلى الله عليه وسلم تسليماً مزيداً.

أما بعد:

فإن الله فضّل البيت الحرام بفضائل، وخصه بخصائص وأحكام، فأودع فيه آيات بيّنات شاهدة على مرّ الزّمان على مكانة البيت والحرم، فكان منذ أقام خليل الرحمن قواعده، وأذن بالنّاس بالحج استجابة لأمر خالقه سبحانه وتعالى ملتقى الوفود القاصدة إلى فضل بارئها، المؤمّلة في الفوز برضاه، كما كان أيضاً مشعلاً يستضاء به، ومنارة هدى وهداية، فكانت أروقه ساحات لنشر العلم على مرّ تاريخه، يهيئ الله لرعايته والعناية به من يصطفي من عباده جيلاً بعد جيل، وهكذا حتى آلت مهمة العناية بمأرز الإيمان، وحرم خليل الرحمن إلى مملكة العلم والسّنة المملكة لعربية السعودية فقام جلالة المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عليه رحمت رب البرية ومن بعده أبناؤه الكرام بواجب الرعاية بموئل الطهر والقداسة، فكانوا بحرم الله حفيّاً، فعملوا على تحقيق المقاصد التي أقيمت قواعده لتحقيقها

في البشرية؛ فاهتموا بتنظيم الحلقات العلمية بالمسجد الحرام، والعمل على استقطاب الكفاءات العلمية لنشر العلم بين أروقتهم، فكان من أهم تلك المشاريع العلمية والمفاخر السامقة ذات الأثر في داخل البلاد وخارجها صدور قرار رقم (٢٧٩٦) عام ١٣٨٥هـ توجيهاً من جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود - رَحِمَهُ اللهُ -، إيداناً بافتتاح معهد بين أروقة الحرم بعد الاقتراح الذي تقدم به رئيس الإرشاد الديني آنذاك سماحة الوالد الشيخ عبد الله بن حميد رَحِمَهُ اللهُ، ليكون نواة لتدريس العلوم الشرعية على نمط التعليم الحديث، ومنذ ذلك الحين والمعهد بحمد الله يزداد توهجاً في سماء العلم والمعرفة، حتى أصبح معلماً من المعالم الفاعلة في بلادنا المباركة التي يرى أثرها في كل ناحية من نواحيها، فرحات الله وبركاته على من مات من قادة بلادنا المباركة، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خيراً، ووفق الباقيين منهم لما فيه صلاح العباد والبلاد.

وفي هذا العهد عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - لا يزال معهد الحرم بفروعه وأقسامه يلقي مزيداً من العناية والرعاية من لدن خادم الحرمين الشريفين إيماناً منه وفقه الله بأهمية العلم الشرعي، ودوره في النهوض بالأمة، فنسأل الله أن يجزل له المثوبة ويجزيه خيراً على ما يقدمه للإسلام والمسلمين.

وإن من نِعَمِ الله الجليلة التي تذكر فتشكر أن هياً لهذا المعهد المبارك جلة من أكابر علماء البلاد للإشراف على وضع مناهجه الدراسية، ورسم خطته العلمية، فساروا في رسم مقرراته على جادة تأصيلية واضحة،

تحقق لطلابها التحصيل المعرفي والتأصيل العلمي، وتعزز في نفسه القيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة، وتسير به على جادة معرفية منضبطة، وتجنبه -بعون الله- مسالك الغلو والانحراف، وتمضي به في طريق الوسطية والاعتدال، فرحمهم الله وجزاهم عن المعهد خير الجزاء.

ومنذ أمد والجهود في خدمة مقررات المعهد تتوالى ولم تتوقف بحمد الله، شارك في ذلك جمهرة من أهل العلم والفضل جزاهم الله خيرا وجعل سعيهم مشكورا.

وتتميما لتلك الجهود فقد دشّن معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس وفقه الله المشروع الذي أطلقه معهد الحرم المكي الشريف باسم "مشروع طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف".

وقد قام الفريق العلمي بمعهد الحرم المعني بمراجعة مقررات المعهد، والعمل على تطوير طباعتها، بمراجعة كتاب (شرح المكودي على الآجرومية)، وانتظم عملهم فيما يلي:

❖ المقابلة بين النسخ المطبوعة، وهي:

- ◀ طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ط: الثانية، ١٣٥٥هـ.
- ◀ طبعة المكتبة الإسلامية، تحقيق وتعليق: أحمد بن إبراهيم المغيني، ١٤٢٥هـ.
- ◀ طبعة المكتبة العصرية، بعناية الدكتور عبد الكريم قبول.

✿ ترجيح طبعة البابي الحلبي عند الاختلاف، إلا في المواضع التي رجع فيها السياق غيرها من النسخ.

✿ الاعتماد على طبعة المكتبة الإسلامية في تعليقات عدة، وقد ميزت عن غيرها بـ(ط: الإسلامية)، وغالبها يتعلق بالشواهد الشعرية أو التعريف بالأعلام.

✿ التعليق على بعض المواضع.

وإن من دواعي الفرح والسرور أن نضع بين يديك أخي الطالب هذا الكتاب الذي نأمل أن تجد فيه ما يرتقي بك في معارج العلوم الشرعية، ويعينك على تحقيق مرامك.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه إلى الله عز وجل بالحمد والشكر على توفيقه لإخراج هذا الكتاب في هذه الحلة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لقادة بلادنا المباركة: خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ووليّ عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود على جهودهما المشهودة في خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما من طلاب العلم ورؤّاده.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، على ما يلقاه المعهد من معاليه من رعاية واهتمام؛ فأسأل الله أن يجزيه الجزاء الأوفى، ويجعل ما يقدمه في خدمة الحرمين الشريفين من التجارة التي لن تبور.

والشكر موصول للفريق العلمي الذي قام بهذا العمل، ولكل من ساهم فيه بتصميم أو تنسيق أو مشورة، أسأل الله أن يجزل لهم المثوبة ويبارك فيهم وفي جهودهم.

وفي الختام: فلا يخلو عمل بشري من نقص وخلل، فنرجو من قارئ هذه السطور أن يتحفنا بكل ما لديه من ملاحظات واقتراحات علمية أو فنية تساهم في تحقيق أهداف مشروع طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف. أسأل الله أن يبارك في الجهود وأن يخلص النية وأن يصلح العمل وأن يعم به النفع، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

صالح بن دخيل ربه السلمي

مدير معهد الحرم المكي الشريف



ترجمة الإمام ابن آجروم (صاحب المتن)

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي النحوي، المشهور بابن آجروم.

✦ مولده:

كان مولده سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية، بفاس ببلاد المغرب.

✦ صفاته:

وصفه غير واحد من العلماء بالإمامة في النحو، والصلاح والتقوى، ويشهد لصلاحه كثرة المنتفعين بمقدمته في النحو.

✦ مؤلفاته:

لابن آجروم مصنفات وأراجز في القراءات وغيرها، منها:

(١) فرائد المعاني في شرح حرز الأمان، مخطوط.

(٢) المقدمة الآجرومية، مطبوع.

وهذه المقدمة من أشهر مؤلفاته انتشاراً في الأقطار الإسلامية، ولقيت قبولاً لدى علماء الأمة قل نظيره، وهي من الكتب المدرسية التي اعتمد عليها العلماء في تعليم أوائل قواعد اللغة العربية، ومن هنا كثر نظمها وشروحها والحواشي عليها، وقد بلغت شروحها (١٠٩) غير ما كتب عليها من حواشٍ ومنظومات، وكثير منها مطبوع ومتوفر في المكتبات بحمد الله.

تلاميذه: ❁

لم يحظ ابن آجروم بترجمة حافلة في كتب التراجم، والموجود منه يتسم بالاختصار، ولهذا فكثير من جوانب حياة هذا العلم مجهولة، ومن ذلك ما يتعلق بمن أخذ عنه، لكن ذكر بعض من ترجم له بعض تلاميذه، وهم:

- (١) ابنه أبو محمد عبد الله.
- (٢) ابنه أبو عبد الله، المشهور بمنديل.
- (٣) أبو العباس أحمد بن حزب الله.
- (٤) محمد بن عبد المهيمن.
- (٥) أبو محمد عبد الله الوانغيلي.

وفاته: ❁

توفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة هجرية بفاس في شهر صفر، وقيل: سنة أربع وعشرين وسبعمائة هجرية، فـ **رحمة واسعة**، وجزاه عن أمة الإسلام خيرًا الجزاء وأوفاه^(١).



(١) ينظر في ترجمته: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٨٣/٩)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢٣٨/١، ٢٣٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/ ١١٢، ١١٣)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية (٣١٢/١). (المعهد).

ترجمة الإمام المكوذي

(صاحب الشرح)

هو الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي، نسبة إلى بني مكوذ إحدى قبائل هواراة المعروفين ببني وراين، كان مستقرهم فيما بين تازة وفاس.

✦ مولده:

ولد الإمام المكوذي بمدينة فاس ببلاد المغرب ونشأ بها.

✦ خصاله:

عُرِفَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بالتقوى والصَّلاح والورع، وكان ذائع الصيت، عارفاً بعلوم العربية، وهو من أواخر من شرح كتاب سيبويه.

✦ شيوخه:

أخذ الإمام المكوذي عن جماعة من أعلام زمانه كأبي محمد عبد الله الوانغيلي الضرير مفتي فاس في زمانه، وتلميذ ابن أجروم.

✦ تلاميذه:

بعد أن قوي عوده في العلوم العربية وغيرها رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أصبح مرجعاً فيها، فأخذ عنه جماعة من الأكابر كالعلامة أبي عبد الله محمد بن مرزوق الحفيد، وعبد الرحمن بن عطية، وأبي عبد الله الكواني.

مؤلفاته: ❁

للمكودي العديد من المؤلفات في العلوم العربية وغيرها، منها:

(١) شرح ألفية ابن مالك، وهو شرح موجز، اعتنى به طلبة العلم كثيرًا وانتفعوا به، وهو المتداول بين الطلبة، وله شرح آخر على الألفية توسّع فيه، لكنه لم يتمه.

(٢) شرح المقدمة الأجرومية - وهو الكتاب الذي بين يدينا -.

(٣) البسط والتعريف في التصريف.

(٤) نظم المعرّب من الألفاظ.

(٥) المقصورة في مدح النبي ﷺ، وهي على غرار مقصورة ابن دريد، في نحو ثلاثمائة بيت.

(٦) عمدة البيان في معرفة فرائض الأعيان.

وفاته:

توفي الإمام المكودي - رحمة الله عليه - سنة ٨٠٧هـ، وقيل غير ذلك^(١).



(١) ينظر في ترجمته: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٤/٩٧)، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج (٢٥٠)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/٣٥٩). (المعهد).



التعريف

بشرح المكودي على المقدمة الأجرومية

❖ أولاً: أسانيد الشارح لمتن الأجرومية:

ذكر الشارح رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ يَرُويُ المَقْدِمةَ الأَجْروميةَ عَن:

- (١) الأستاذ أبي محمد عبد الله عن والده ابن آجروم.
- (٢) ويرويها أيضاً عن ولد المصنف الآخر، أبي عبد الله المعروف بمُنْدِيل، عن الشيخ أبي العباس أحمد بن حزب الله، عن واضعها ابن آجروم.

❖ ثانياً: مميزاته:

يُعدُّ شرح أبي زيد عبد الرحمن بن علي المَكودي على الأجرومية من الشروح المميزة من جهة المادة العلمية، والمكانة المعنوية، حيث اشتمل على مميزات فاق بها الشروح التي جرت على منواله من حيث الإيجاز، والعناية بسهولة العبارة وشرح القواعد بالأمثلة، **ومن هذه المميزات:**

- (١) كونه أقدم شروح الأجرومية المطبوعة، فصاحب المتن توفي سنة ٧٢٤هـ وتوفي الشارح سنة ٨٠٧هـ، مما يعني أن الشارح أدرك تلامذة صاحب المتن.
- (٢) أن الشارح يروي متن الأجرومية عن ولد المصنف عن أبيه، حيث قرأ عليه المتن قراءة تحقيق وتدقيق، فسندُه إليه عالٍ مُتَّصِل.
- (٣) أنه شرح موجز اعتنى فيه الشارح بتوضيح ما يحتاج إلى توضيح من أصول الفن مع عنايته بشرح المسائل بأمثلة توضيحية.
- (٤) ابتعاده عن التوسع والاستطراد.

(٥) الوضوح والسهولة، فعبارة الشارح - مع دقتها وامتانتها - عبارة سهلة واضحة مناسبة لطلاب هذه المرحلة الدراسية.

هذه بعض المميزات التي تؤهل هذا الشرح ليكون كتاباً منهجاً دراسياً ضمن مناهج معهد الحرم المكي الشريف، فهو كتاب مؤسس لأوائل هذا العلم.

✦ ثالثاً: محاوره:

للعلوم مفاتيح يجدر بطالب العالم أن يكون عارفاً بها، ومرافقة له على الدوام في طريق تعلمه، فهي رأس ماله الذي متى أحسن استثماره ظفر بمقصده، ومن هذه المفاتيح: "معرفة أهم المحاور والمسائل العلمية التي يعالجها الكتاب الذي بين يديه".

فبين يديك أخي الطالب أهم المحاور التي يدور عليها متن الأجرومية فاجعلها نصب عينك، فهي خلاصة الكتاب وبيت القصيد منه، وبفهمها تكون قد فهمت الكتاب واستوعبت مسأله:

المحاور التي يدور عليها متن الأجرومية أربعة:

- ◀ المحور الأول: الكلام وما يتألف منه (الاسم والفعل والحرف).
- ◀ المحور الثاني: الإعراب وأنواعه وعلاماته.
- ◀ المحور الثالث: الأفعال (ماضٍ ومضارع وأمر).
- ◀ المحور الرابع: الأسماء (المرفوعات، والمنصوبات، والمخفوضات).



[مقدمة الشارح]

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه توفيقي

الحمد لله الذي نَوَّرَ قلوبَنَا بمعرفة الأدب، وشرَحَ صُدُورَنَا لفهم أسرار لسان العرب، حتى اجتنبنا من عاطر زهره ويانع ثمره ما جادت عليه العين، واجتنبنا من عرائس غرره ونفائس دُرره ما تقرُّ به العين.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الأوحَد، أكرم من بعث للعباد، وأفصح من نطق بالضاد، فرضي الله عن آله البررة وأصحابه الخيرة، ، أما بعد:

فإن من أجل ما وُضِعَ في الإسلام من العلوم الشريفة، وأخبر عنه الأعلام من الأوضاع المنيقة: علم العربية والقياسات النحوية؛ إذ بها يفهم كتاب الله العزيز ويحقق، ويعين على النطق في معانيه الغامضة ويدقق، ويتضح بها من الأحاديث النبوية والأحكام الشرعية ما تنبو عنه الأفهام، وينفتح من مشاكلها وشوارد مسالكها ما يعرض من الإيهام والإبهام، فهو مما أنعم الله به على هذه الأمة دون سائر الأمم، وأثبت لهم في السعادة أرسخ قدم.

وقد جاء في فضله وشراف أهله من الأحاديث النبوية والأخبار، والحض على تعلمه واستعمال تفهمه من وصايا العلماء والأخبار، ما تنبسط له القرائح والخواطر، ولا تفي علمه الدواوين والدفاتر.

وإن من أحسن ما وُضِع فيه من المقدمات المختصرة واللُّمَع المشتهرة، مقدمة الشيخ الفقيه الأستاذ المحقق المُقَرَّر المُجَوِّد الحِسابيِّ الفَرَضِيِّ، فريد دَهْرِهِ، ونُحْبَةِ أَهْلِ عَصْرِهِ، أبي عبد الله محمد بن داود الصَّنْهَاجِيِّ، عُرِفَ بـ«ابن آجُرُوم»، فهي مفتاحُ علمِ اللسان، ومِصباحُ غيبِ البيان، وهي وإن كانت سهلة العبارة، واضحة المَثَلِ والإشارة، تحتاج إلى التنبيه على مُغْلَقِهَا، وتتميم مُثْلِهَا. فوضعنا عليها شرحًا صغيرَ الجِزْمِ، كثيرَ العلمِ، لا يَمَلُّهُ الناظر ولا يَذُمَّهُ المُنَاطِرُ.

وقد رَوَيْتُ فِيهِ هَذِهِ الْمَقْدِمَةَ عَنْ وَلَدِهِ الْأَسْتَاذِ الْأَثِيرِ الْعَالِمِ الْأَطْهَرِ أَبِي مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ وَالِدِهِ الْمَذْكُورِ.

ورويتها أيضا عن ولده الأستاذ المحقق الناظم البارِعِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَدْعُوِّ بِمِنْدِيلٍ، عَنِ الشَّيْخِ الْأَسْتَاذِ الْمَحْقُقِ النَّاطِمِ الْبَارِعِ الْأَعْرَفِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ حَزْبِ اللَّهِ، عَنِ وَاضِعِهَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْمَذْكُورِ.

وقرأتها عليهما قراءة تحقيقٍ وتدقيقٍ، وها أنا بحول الله وقوته أشعر فيما قصدتُ إليه، مستعيناً بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.



باب الكلام (١)



(١) هذا بداية الشروع في المحور الأول من محاور الأجرومية الأربعة التي سبقت الإشارة إليها، وهو: محور الكلام وما يتألف منه (التمييز بين الاسم والفعل والحرف).

أهداف هذا المحور: يفترض أن يكون الطالب بعد دراسته لهذا المحور قادراً على:

١. التفريق بين الكلام الاصطلاحي والكلام اللغوي.
٢. التمييز بين الاسم والفعل والحرف.
٣. معرفة أشهر علامات كل من الاسم والفعل والحرف.
٤. التمييز بين الجمل المفيدة والجمل غير المفيدة.

تنبيه: من الملاحظ أن كثيراً من الطلاب الذين يستصعبون النحو إذا أرادوا الإعراب يقفون أمام بعض الجمل محتارين، فمثلاً: إذا قيل له أعرب: "مَنْ أَنْتَ؟" أشكل عليه أمر "مَنْ" أحرف هي أم اسم؟ فإذا عرف اسميتها، طبق عليها القاعدة: أن كل اسم ابتدئ به الكلام فهو مبتدأ، فسهل عليه الأمر، واستطاع أن يقول: إنه مبتدأ... وهكذا، ومن هنا جاءت أهمية التمييز بين الأسماء والأفعال والحروف.

بَابُ الْكَلَامِ

[تعريف الكلام]

قال الشيخ رحمه الله: (الْكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ).

الكلام عند النحويين هو ما ذكره، ف«اللفظ»: هو الصوت المعتمد على مقاطع الفم.

واحتُرز به مما ليس بلفظ، كالخط والإشارة وما يفهم من حال الشيء، فهو لا يسمى كلامًا في الاصطلاح؛ لأنه ليس بلفظ.

و«المركب»: يعني ما تركيب من اسمين^(١)؛ نحو: زيد قائم، وتسمى (الجملة الاسمية). أو من فعل واسم؛ نحو: قام زيد، وتسمى (الجملة الفعلية).

واحتُرز به مما ليس بمركب؛ نحو: زيد وقام، فهذا ليس بكلام وإن كان لفظًا؛ لأنه غير مركب.

(١) ما تركيب من اسمين أو أكثر، مثال ما زاد على اسمين: معهد الحرم المكي الشريف مبارك، والمسجد الحرام مأوى الأئمة. (المعهد)

و«المفيد»: يعني ما تحصل به الفائدة للسامع؛ نحو: زيد قائم.

واحتُرز به مما ليس بمفيد؛ نحو: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والنار حارة، فهذا لا يسمى كلامًا وإن كان لفظًا مركبًا؛ لأنه غير مفيد؛ إذ لا يجهله أحد.

و«بالوضع»: أي: بالقصد من المتكلم، فلا يقال فيه كلام حتى يقصد المتكلم؛ أي: ينوي المتكلم التكلم به^(١).

واحتُرز به من كلام النائم والسكران وما يعلم من الطيور، فلا يقال في شيء من ذلك: كلام، وإن كان لفظًا مركبًا مفيدًا في الظاهر؛ لأنه غير مقصود.



(١) ما ذكره المصنف هو قول بعض النحاة، ولكن الأقرب في معنى الوضع هو: أن يكون اللفظ موضوعًا على معنى تعرفه العرب في كلامها، وخرج بذلك لغة الأعاجم. (المعهد)

[أقسام الكلام]

قوله: (وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ): أي: أقسام الكلام، وهي أجزاءه التي يتركب منها، وهي: ثلاثة لا زائد عليها.

ثم بيّنها بقوله: (اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى): فالاسم نحو: رجل وفرس، والفعل نحو: قام ويقوم وقُم، والحرف نحو: من وقد.

قوله: (جَاءَ لِمَعْنَى): يعني أنّ الحرف لا بد أن يكون لمعنى؛ نحو: حروف الجر، وحروف الجزم والنصب.

واحترز به من حروف التهجي؛ نحو: «الزاي» من زيد، و«الراء» من عمرو، فهذا يقال فيه: حرف تهجّ، ولا يقال فيه عند النحويين: حرف؛ لأنه لم يجرى لمعنى.



علامات الاسم

قوله: (فَالِاسْمُ: يُعْرَفُ بِ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ).

لما ذكر الأجزاء التي يتركب منها الكلام وهي ثلاثة، أخذ في بيان كل واحد منها، وذكر ما يعرف به الاسم، فقال:

إن «الاسم يعرف بالخفض»، نحو: مررت بصاحب الرجل، ف«صاحب» اسم، وعرف ذلك بالخفض الذي في آخره، والخاص فيه هو: الباء. و«الرجل» اسم، وعرف ذلك أيضًا بالخفض الذي في آخره؛ وهو بإضافة «صاحب» إليه.

ويعرف أيضًا ب«التنوين»، وهو نون ساكنة تلحق الاسم في آخره تثبت لفظًا وتسقط خطأ، نحو: «زيد» و«جعفر» و«فرس»، فهذه كلها أسماء لوجود التنوين في آخرها.

ويعرف أيضًا ب«دخول الألف واللام عليه»، نحو: الرَّجُلُ، ف«الرجل» اسم؛ لدخول الألف واللام عليه.

ويعرف أيضاً بـ«دخول حروف الجر عليه»، وهي:

◀ «مِنْ»، نحو: خرجت مِنْ الدَّارِ، فـ«الدار» اسم؛ لدخول حرف الجر عليه، وهو: «مِنْ».

◀ و«إِلَى»، نحو: سَرتُ إِلَى المسجدِ، فـ«المسجد» اسم؛ لدخول حرف الجر عليه، وهو: «إِلَى».

◀ و«عَنْ»، نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فـ«الساعة» اسم؛ لدخول حرف الجر عليها، وهو: «عَنْ».

◀ و«عَلَى»، نحو: ركبْتُ عَلَى الفرسِ، فـ«الفرس» اسم؛ لدخول حرف الجر عليها، وهو: «عَلَى».

◀ و«فِي»، نحو: نظرت في العلمِ، فـ«العلم» اسم؛ لدخول حرف الجر عليه، وهو: «فِي».

◀ و«رُبَّ»، نحو: رُبَّ رجلٍ لقيته، فـ«رجل» اسم؛ لدخول حرف الجر عليه، وهو: «رُبَّ».

◀ و«البَاءُ»، نحو: مررت بزَيْدٍ، فـ«زَيْد» اسم؛ لدخول حرف الجر عليه، وهو «الباءُ».

◀ و«الكَافُ»، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فـ«مثل» اسم؛ لدخول حرف الجر عليه، وهو «الكَافُ».

◀ و«اللَّامُ»، نحو: ﴿سُقِّنَهُ لِبَكْدٍ مَيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]، فـ«بلد» اسم؛ لدخول حرف الجر عليه، وهو: «اللَّامُ».

ويعرف أيضًا بحروف القَسَم، والقسم هو اليمين، وحروف القسم من حروف الجر إلا أنَّ فيها الدلالة على اليمين، وهي:

◀ «الواو»، نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥]، ف«السماء» اسم؛ لدخول حرف القسم عليها، وهو: «الواو».

◀ و«الباءُ»، نحو: أحلف بالله، ف«الباء» حرف قسم وجر، و«الله» مقسم به مجرور بالكسرة الظاهرة، ف«الاسم المكرّم» اسم؛ لدخول حرف القسم عليه، وهو «الباء».

◀ و«التاءُ»، نحو: تالله، فما دخلت عليه التاء فهو اسم، ولا تدخل التاء إلا على هذا الاسم الكريم.



علامات الأفعال

قوله: (وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِ: قَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ)،
يعني: أن الفعل يُعرف بهذه الحروف التي ذكرت، وهي:

«قَدْ»، وتدخل على الماضي والمضارع، وتدل مع الماضي على التحقيق، ومع المضارع على التقليل، نحو: قد قام زيد، وقد يقوم عمرو، ف«قام» و«يقوم» فعلان؛ لدخول «قد» عليهما.

و«السَّيْنِ»، لا تدخل إلا على الفعل المضارع، نحو: ﴿عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، ف«يكون» فعل؛ لدخول السين عليه، وتدل على الاستقبال.
و«سَوْفَ»، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، وتدل على الاستقبال أيضاً.

و«تاء التأنيث الساكنة»، وتدخل على الفعل الماضي، نحو: قامت وخرجت، ف«قام» و«خرج» فعلان؛ لدخول تاء التأنيث عليهما، وتدل على تأنيث فاعل ذلك الفعل^(١).



(١) ومما يحسن ذكره ههنا أن علامة فعل الأمر: دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة، نحو: اذهب واقعد واقراً، فهذه الألفاظ دالة على طلب الذهاب والعودة والقراءة، مع قبولها ياء المخاطبة، نحو: (اذهبي، واقعدي، واقري). (المعهد).

علامة الحرف

قوله: (وَالْحَرْفُ: مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ)، يعني: أنَّ الحرف يُعرف بكونه لا يَصْلُحُ معه شيءٌ مما يُعرف به الاسم، ولا شيءٌ مما يُعرف به الفعل، نحو: «إِنَّ» و«لَمْ»، ف«إِنَّ» و«لَمْ» حرفان؛ لأنهما ليس يَصْلُحُ معهما شيءٌ مما تعرف به الأسماء، ولا شيءٌ مما تعرف به الأفعال.



باب الإعراب (١)



(١) هذا هو المحور الثاني من المحاور الأربعة التي يدور عليها متن الأجرومية، وهو: الإعراب وأنواعه وعلاماته.

أهداف المحور: يكون الطالب بعد دراسة هذا المحور قد استوعب المسائل التالية بأمتلتها:

١. حقيقة الإعراب وأقسامه.
٢. معرفة إجمالية بالبناء والتفريق بينه وبين الإعراب.
٣. التمييز بين أقسام الإعراب.
٤. معرفة ما يشترك فيه الاسم والفعل من أنواع الإعراب، وما يختص بكل منهما.
٥. معرفة الإعراب اللفظي والإعراب التقديري، والتفريق بينهما.
٦. معرفة كل من علامات الرفع والنصب والجزم والخفض.
٧. معرفة ما يعرب بالحركات وما يعرب بالحروف. (المعهد).

بَابُ الإِعْرَابِ

(الإِعْرَابُ) في اللغة: هو التغيير أو البيان^(١).

والإعراب في اصطلاح النحويين هو كما قال: **(تَغْيِيرُ أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ لاختلافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا)**.

المراد بـ«الكلم» هنا: الاسم والفعل المضارع؛ لأن الإعراب لا يكون إلا فيهما.

و«تغيير أو آخرهما» هو: الانتقال من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الجر والجزم، نحو: قام زيدٌ، ف«زيد» مرفوع بـ(قام).

فإذا قلت: ضربتُ زيدًا، ف«زيدًا» الذي كان مرفوعًا صار منصوبًا بـ(ضربتُ)، فقد تغيّر من حال الرفع إلى النصب؛ لاختلاف العوامل، فإنَّ العامل الذي كان يرفع اختلف فصار في موضعه عامل آخر ينصب.

وتقول: مررتُ بزيد، فصار «زيد» مخفوضًا بـ(الباء)، وهو عامل غير العامل الأول والثاني.

وتقول: يضربُ، فهذا فعل مضارع مرفوع.

وتقول: لن يضربَ، فيصير منصوبًا بـ(لن). ولم يضربَ، فيصير مجزومًا

بـ (لم).

(١) ينظر: الكليات للكفوي، (ص: ١٤٣). (المعهد)

وقوله: «الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا لَفْظًا»؛ لأنَّ العوامل لا تكون إلا قبل المعربات كما مثلنا، فهي داخلة عليها.

وقوله: «لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا»: يعني: أنَّ الإعراب يكون ملفوظًا به كما تقدم في المُثَلِّ، ويكون مقدَّرًا إذا كان في آخر الاسم ألف أو ياء، نحو: قام الفتى، وضربت الفتى، ومررت بالفتى؛ ف«الفتى» بعد «قام» فاعل، وهو مرفوع، وعلامة الرفع فيه الضمة مقدَّرة، وبعد «ضربت» مفعول، وهو منصوب، وعلامة النَّصب فيه الفتحة مقدَّرة، وبعد «الباء» مخفوض، وعلامة الخفض فيه الكسرة مقدَّرة.

وأما ما في آخره ياء، نحو: القاضي، فيقدر فيه الرفع والخفض، ويظهر فيه النصب، نحو: قام القاضي، ف«القاضي» فاعل ب«قام»، وهو مرفوع، وعلامة الرفع فيه الضمة مقدرة في الياء. ومررتُ بالقاضي، ف«القاضي» مخفوض، وعلامة الخفض فيه الكسرة مقدَّرة في الياء. ورأيتُ القاضي، ف«القاضي» مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة وهي ظاهرة.

وكذلك أيضًا الفعل المضارع يكون الإعراب فيه ظاهرًا، نحو: يذهبُ، ولن يذهبَ، ويكون مقدَّرًا إذا كان في آخره ألف، نحو: زيد يخشى، ف«يخشى» فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف يمنع من ظهورها التعذر. ونحو: زيد لن يخشى، ف«يخشى» فعل مضارع منصوب ب(لن)، وعلامة النصب فيه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر.



[أقسام الإعراب]

قوله: (وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ).

يعني: أن أقسام الإعراب أربعة: الرفع والنصب والخفض والجزم.

وقد تقدم أن الذي يدخله الإعراب من الكلم إنما هو الاسم والفعل المضارع، ولا يدخل الحرف.

قوله: (فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا).

يعني: أن للأسماء من ذلك؛ أي: من أقسام الإعراب: «الرَّفْعُ»، نحو: قام زيد، و«النَّصْبُ»، نحو: ضربت زيداً، و«الخَفْضُ»، نحو: مررت بزيد.

وقوله: «وَلَا جَزْمَ فِيهَا»: يعني: أن الجزم لا يكون في الأسماء أصلاً.

قوله: (وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا).

يعني: أن للأفعال من ذلك، أي: من أقسام الإعراب:

«الرَّفْعُ»، نحو: يضربُ.

و«النَّصْبُ»، نحو: لن يضربَ.

و«الجزم»، نحو: لم يضربَ.

«وَلَا خَفْضَ فِيهَا»: أي: ليس في الأفعال خفض؛ لأنه خاص بالأسماء.

وحاصله: أن الإعراب بالنظر إلى الأسماء والأفعال على ثلاثة أقسام:

- ◀ قسم يوجد في الأسماء والأفعال، وهو: «الرَّفْع» و«النَّصْب»، نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لن يقومَ.
- ◀ وقسم يختص بالأسماء، وهو «الخفض»، نحو: مررتُ بزيدٍ.
- ◀ وقسم يختص بالأفعال، وهو «الجزم»، نحو: لم يضربَ.



باب معرفة علامات الإعراب

[علامات الرفع]

لمَّا ذكر في الباب الذي قبل هذا أنَّ أقسام الإعراب أربعة ذكر في هذا الباب أنَّ لكلِّ قسم من أقسام الإعراب علامات، فقال: (لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، والوَوُ، والأَلِفُ، والنُّونُ).

والأصل فيها «الضمة»؛ ولذلك بدأ بها، فقال:

(فَأَمَّا الضَّمَّةُ: فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ):

فمثال «الاسم المفرد»: زيد، وعمرو، ورجل، وفرس، نحو: قام زيد، وخرج عمرو، وجاء رجل، وهذا فرس.

ومثال «جمع التفسير»: الرِّجال، والكتب، والصبيان.

ويُسمَّى جمع التفسير لأنَّ التفسير في اللغة: هو التغيير، وهذا الجمع يتغيَّر فيه بناء الواحد، فـ «الرجال» مفردة (رجل)، وقد تغيَّر؛ فَإِنَّ الرَّاءَ كَانَتْ فِي مَفْتُوحَةٍ فِي الْوَاحِدِ، فَصَارَتْ فِي الْجَمْعِ مَكْسُورَةً، وَكَانَتْ الْجِيمُ مَضْمُومَةً، فَصَارَتْ فِي الْجَمْعِ مَفْتُوحَةً، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَفْرُودِ أَلِفٌ، وَفِي الْجَمْعِ أَلِفٌ.

وكذلك «كتب» مفردة (كتاب)، كانت الكاف مكسورة في المفرد، فصارت في مضمومة الجمع، وكانت التاء في المفرد مفتوحة، فصارت في الجمع مضمومة، وكانت الألف في المفرد، فذهبت في الجمع.

وتقول: قام الرَّجَالُ، فـ«الرجال» فاعل بـ(قام)، وهو مرفوع، وعلامة الرفع فيه الضمة؛ لأنه جمع تكسير.

ومثال «جمع المؤنث السالم»: الهندات، وهو الجمع بالألف والتاء.

ويُسَمَّى جمعَ المؤنث السالم لأن مفردة مؤنث، وهو اسم امرأة، وسُمِّيَ سالمًا لأن مفرده قد سَلِمَ من التغيير، فالهاء من (هند) كانت في المفرد مكسورة، وهي في الجمع كذلك، والنون ساكنة في المفرد، وفي الجمع كذلك.

تقول: قام الهنداتُ، فـ«الهندات» فاعل بـ(قام)، وهو مرفوع، وعلامة الرفع فيه الضمة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

ومثال: «الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء»: يضربُ، وهو

مرفوع، وعلامة الرفع فيه الضمة؛ لأنه فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء. فلو اتصل بآخره نونُ الإناث، نحو: الهنداتُ يَضْرِبْنَ، أو نونُ التأكيد، نحو: هل يَضْرِبْنَ، لم يكن معرَّبًا.

ولو اتصل به واو الجمع، نحو: يضربون، أو ألف التثنية، نحو: يضربان، أو ياء الواحدة المخاطبة، نحو: تضربين، لم يكن مرفوعًا بالضمة، وإنما يكون مرفوعًا بالنون، وسيأتي إن شاء الله -تعالى-.



﴿مواضع نيابة الواو عن الضمة﴾

قوله: (وَأَمَّا الْوَاوُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ).

فمثال «الجمع المذكر السالم»: قام الزيدون، ف«الزيدون» فاعل بـ(قام)، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

ويُسمى الجمع المذكر السالم؛ لأنَّ مفردة مذكر، وسلم من التغيير؛ لأنَّ (الزاي) من (زيد) مفتوحة، و(الياء) ساكنة، وبقي في الجمع كذلك.

ومثال «الأسماء الخمسة»: قام أخوك، وخرج أبوك، وهذا حموك، ف«أخوك» وما بعده مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

والحمُّ: أخو زوج المرأة.

فهذه كلها مرفوعة، وعلامة رفعها الواو، ويُشترط فيها أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، وفهم ذلك من تمثيله.



[مواضع نيابة الألف عن الضمة]

قوله: (وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً).

مثاله: قام رجلان، ف«رجلان» فاعل ب(قام)، وهو مرفوع، وعلامة الرفع فيه الألف؛ لأنه تثنية.



[مواضع نيابة النون عن الضمة]

قوله: (وَأَمَّا النُّونُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ).

مثاله: يضربان، ويضربون، وتضربين يا هند.

ف«يضربان» فعل مضارع، وكذلك «يضربون» وهو مرفوع، وعلامة رفعه النون؛ لأنه فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية أو جمع.

وكذلك «تضربين»، اتصل به ياء الواحدة المخاطبة؛ لأنه خطاب للمؤنث.



[علامات النَّصْب]

قوله: (وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحُذْفُ النُّونِ).

فذكر للنصب خمس علامات، وبدأ بالفتحة؛ لأنها الأصل.



[مواضع الفتحه]

قوله: (فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ: فِي الْاسْمِ الْمَفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءًا).

فمثال «الاسم المفرد»: ضربتُ زيداً، ف«زيداً» مفعول بـ(ضربتُ)، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه اسم مفرد.

ومثال «جمع التكسير»: أكرمتُ الرجالَ، ف«الرجالَ» مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه جمع تكسير.

ومثال «الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيءًا»: لن يضربَ، ف«يضربَ» فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه فعل مضارع دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيءًا.



[مواضع نيابة الألف عن الفتحة]

قوله: (وَأَمَّا الْأَلْفُ، فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ أَخَاكَ وَأَبَاكَ).

ف«أخاك»: مفعول بـ(رأيتُ)، و«أباك» معطوف عليه، وكلاهما منصوب، وعلامة نصبهما الألف؛ لأنهما من الأسماء الخمسة.



[مواضع نيابة الكسرة عن الفتحة]

قوله: (وَأَمَّا الْكِسْرَةُ، فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ).

مثال ذلك: ضربت الهنداتِ - بكسر التاء-، ف«الهنداتِ» مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.



[مواضع نيابة الياء عن الفتحة]

قوله: (وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ).

مثالها في «التثنية»: رأيت الزيدَيْنِ، فـ«الزيدَيْنِ» مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الياء.

والمراد بـ«الجمع»: جمع المذكر السالم، وقد تقدم في علامات الرفع. ومثاله: رأيت الزيدَيْنِ، فـ«الزيدَيْنِ» مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.



[مواضع نيابة حذف النون عن الفتحة]

قوله: (وَأَمَّا حَذْفُ النَّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعُهَا بِثَبَاتِ النَّونِ).

و«الأفعال التي رفعها بثبات النون»: هي: كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء الواحدة المخاطبة، وقد تقدّمت في علامات الرفع. فإذا كانت مرفوعة ثبتت النون، فتقول: يضربان، ويضربون، وتضربين، كما تقدّم في علامات الرفع.

وإذا كانت منصوبة حُذفت النون، ومثاله: لن يضربا، ولن يضربوا، ولن تضربي، فهذه الأفعال الثلاثة منصوبة بـ(لن)، وعلامة نصبها حذف النون.



[علامات الخفض]

قوله: (وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ).
فذكر أنّ علامات الخفض ثلاثة، وبدأ بالكسرة؛ لأنها الأصل.



[مواضع الكسرة]

قوله: (وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ الْمَفْرَدِ الْمَنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمَنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ).

فمثال «الاسم المفرد المنصرف»: مررت بزید، فـ«زید» مخفوض بـ(الباء)، وعلامة خفضه الكسرة، فلو كان الاسم المفرد غير منصرف لم تكن الكسرة علامة للخفض، بل تكون علامة له الفتحة، كما سيذكره.

ومثال «جمع التفسير المنصرف»: مررت بالرجال، فـ«الرجال» مخفوض بـ(الباء)، وعلامة خفضه الكسرة، فلو كان جمع التفسير غير منصرف، لم يكن مخفوضاً بالكسرة، بل يكون مخفوضاً بالفتحة، وسيأتي -إن شاء الله-.

ومثال «جمع المؤنث السالم»: مررت بالهندات، فـ«الهندات» جمع مؤنث سالم، وهو مخفوض بالكسرة، ولم يشترط في جمع المؤنث السالم أن يكون منصرفاً كما اشترط ذلك في الاسم المفرد وجمع التفسير؛ لأنّ جمع المؤنث السالم لا يكون إلا منصرفاً.



[نيابة الياء عن الكسرة]

قوله: (وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة، وفي التثنية، والجمع).

مثال «الأسماء الخمسة»: مررت بأبيك، ونظرت إلى فيك، فالياء علامة للخفض فيهما.

ومثال «التثنية، والجمع»: مررت بالزَّيْدَيْنِ، وأعرضت عن العُمَرَيْنِ، فالياء فيهما علامة للخفض.

والمراد بـ«الجمع» هنا: جمع المذكر السالم.



[نيابة الفتحة عن الكسرة]

قوله: (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف).

وهو الذي لا يدخله خفض ولا تنوين، نحو: أحمد، وإبراهيم، وعثمان، وسكران، وحُبلى، ومساجد، وفاطمة، ونحو ذلك من الأسماء التي لا تنصرف، تقول: مررت بأحمد، وإبراهيم، وصليت في مساجد، فتخفض جميع ذلك بالفتحة، وهي علامة الخفض.



[علامتا الجزم]

قوله: (وللجزم علامتان: السكون، والحذف).

فذكر للجزم علامتين: السكون والحذف، وبدأ بالسكون؛ لأنه الأصل.



[موضع السكون]

قوله: (فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر).

و«الصحيح الآخر»: ما لم يكن في آخره ألف، أو واو، أو ياء، ومثاله: لم يضرب، ولم يخرج، ف«يضرب» و«يخرج» مجزومان بـ(لم)، وعلامة جزمهما السكون.



[موضعاً الحذف]

قوله: (وَأَمَّا الحذفُ فيكونُ علامةً للجزمِ في الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ، وفي الأفعالِ التي رفعها بثباتِ النونِ).

والمراد بـ«المعتل الآخر»: ما آخره ألف، نحو: يخشى، أو واو، نحو: يغزو، أو ياء، نحو: يرمي.

مثال ذلك: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ.

فهذه الأفعال مجزومة بـ(لم)، وعلامة جزمها حذف آخرها، فالمحذوف من «يخشَ» الألف، ومن «يغزُ» الواو، ومن «يرمِ» الياء.

ومثال «الأفعال التي رفعها بثبات النون»: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين.

وقد تقدّمت في علامات الرفع وفي علامات النصب، فهي تثبت في الرفع، وتحذف في النصب -كما تقدّم-، وكذلك في الجزم، مثال ذلك: لم يقوموا، ولم تقوموا، ولم تقومي، فهذه الأفعال مجزومة بـ(لم)، وعلامة جزمها حذف النون منها.

ومن حذفها في الجزم والنصب قوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾

[البقرة: ٢٤]، فحذفت من الأول للجازم وهو (لم)، ومن الثاني للنائب وهو (لن).



[أقسام المعربات وأحكامها]

فَصْلٌ: المعرباتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بالحركات، وقِسْمٌ يُعْرَبُ بالحروف).

هذا الفصل لخصّ فيه جميع ما تقدم في باب معرفة علامات الإعراب. فجعل «المعربات» كلها وهي: الأسماء والأفعال المضارعة، على «قسامين»:

- ◀ «قسم يعرب بالحركات»: وهو الأصل في علامات الإعراب؛ ولذلك بدأ به.
- ◀ «وقسم يعرب بالحروف»: وهو على خلاف الأصل، والحروف فيه نائبة عن الحركات.

ثمّ بدأ بالذي يُعْرَبُ بالحركات، فقال:



[المعربات بالحركات]

فألذي يعربُ بالحركاتِ أربعةُ أنواعٍ: الاسمُ المفردُ، وجمعُ التكسيرِ، وجمعُ المؤنثِ السالمِ، والفعلُ المضارعُ الَّذي لم يتَّصلْ بآخره شيءٌ).

فهذه الأنواع الأربعة كلها تعرب بالحركات، وقد تقدمت في باب علامات الإعراب.

قوله: (وكُلُّها ترفعُ بالضمِّ، وتنصبُ بالفتحةِ، وتخفُضُ بالكسرةِ، وتجزمُ بالسكونِ).

هذا الذي ذكره هو الأصل في علامات الإعراب. وهو أن يكون الرفع «بالضمِّ»، كقولك: قام زيدٌ.

والنصب «بالفتحة»، كقولك: ضربت زيدًا.

والخفض «بالكسرة»، كقولك: مررت بزيدٍ.

والجزم «بالسكون»، كقولك: لم يقم.

قوله: (وخرجَ عن ذلك ثلاثةُ أشياء)، يعني: أن الذي يعرب بالحركات الأصل فيه ما تقدم.

وخرج عن ذلك الأصل ثلاثة أشياء الحركةُ فيها علامة الإعراب، لكنَّها على خلاف ذلك الأصل، وقد بينها بقوله:

- ◀ (جمعُ المؤنَّثِ السالمِ ينصبُ بالكسرة).
 - ◀ (والاسمُ الَّذي لا ينصرفُ يُخفَضُ بالفتحة).
 - ◀ (والفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخرُ يُجزمُ بحذفِ آخره).
- ✽ مثال نصب «جمع المؤنث السالم»: رأيت الهنداتِ، فالكسرة فيه علامة النصب، وكان الأصل أن تكون علامة النصب فيه الفتحة.
- ✽ ومثال خفض «الاسم الذي لا ينصرف»: نحو: مررت بأحمدَ، فالفتحة فيه علامة الخفض، وكان الأصل فيه أن يكون مخفوضاً بالكسرة.
- ✽ ومثال «الفعل المضارع المعتل الآخر»: لم يَخْشَ، ولم يَغْزُ، ولم يَرِمِ، فعلاية الجزم في هذه الأفعال حذفُ الحروف من آخرها، وهي الألف من «يَخْشَ»، والواو من «يَغْزُ»، والياء من «يَرِمِ»، وكان الأصل فيها أن تكون مجزومة بالسكون، فهذه المواضع الثلاثة خرجت عن ذلك الأصل المذكور.



[المعربات بالحروف]

وأما الذي يُعَرَّب بالحروف فقد بيَّنه بقوله:

(و) أمَّا (الذي يُعَرَّبُ بالحروفِ أربعةُ أنواعٍ: التَّثْنِيَّةُ، وجمعُ المذكَرِ السَّالِمِ، والأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ، والأَفْعَالُ الخَمْسَةُ، وهي: يَفْعَلانِ، وتَفْعَلانِ، وَيَفْعَلونَ، وتَفْعَلونَ، وتَفْعَلينَ).

هذه الأنواع الأربعة التي ذُكِرَتْ مُعَرَّبة بالحروف على خلاف الأصل.

قوله: (فأمَّا التَّثْنِيَّةُ: فُتْرُفَعُ بِالْأَلْفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخَفَّضُ بِالْيَاءِ)؛ مثال ذلك: قام الزيدان، ف«الزيدان» مرفوع، وعلامة رفعه الألف.

ورأيت الزيدَيْن، ف«الزيدَيْن» منصوب، وعلامة نصبه الياء.

ومررت بالزيدَيْن، ف«الزيدَيْن» مخفوض، وعلامة خفضه الياء أيضًا.

قوله: (وأمَّا جمعُ المذكَرِ السَّالِمِ: فِيرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيَنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ)؛ مثال ذلك:

قام الزيدون، ف«الزيدون» مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

ورأيت الزيدَيْن، ف«الزيدَيْن» منصوب، وعلامة نصبه الياء.

ومررت بالزيدَيْن، ف«الزيدَيْن» مخفوض، وعلامة خفضه الياء أيضًا.

قوله: (وأمَّا الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ: فُتْرُفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ، وَتُخَفَّضُ

بِالْيَاءِ)؛ مثال ذلك:

قام أبوك، ف«أبوك» مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

ورأيت أخاك، ف«أخاك» منصوب، وعلامة نصبه الألف.

ومررت بحميك، ف«حميك» مخفوض، وعلامة خفضه الياء.

وقوله: **(وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فترفعُ بالنونِ، وتنصبُ وتجزمُ بحذفها).**

و«**الأفعال الخمسة**»: هي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة؛ وقد تقدم ذلك في علامات الإعراب، ومثال ذلك:

يضربان، ف«يضربان» فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون.

ولن يضربوا، ف«يضربوا» فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون.

ولم تضربي، ف«تضربي» فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون.



باب الأفعال^(١)



(١) هذا هو المحور الثالث من المحاور الأربعة التي يدور عليها متن الأجرومية: الأفعال (ماض ومضارع وأمر).

أهداف هذا المحور:

يفترض بعد دراسة الطالب لهذا المحور أن يكون قد استوعب المسائل التالية بأمثلتها:

١. معرفة الفعل وأنواعه.
٢. التفريق بين أنواع الأفعال بعلاماتها.
٣. التفريق بين المعرب والمبني من الأفعال.
٤. معرفة حركات بناء الأفعال.
٥. معرفة نواصب الفعل المضارع، وشروط عملها.
٦. معرفة جوازم الفعل المضارع. (المعهد).

باب الأفعال

إنما قَدَّمَ باب الأفعال لأن أكثر الأبواب التي يذكرها مبنية على الأفعال.
قوله: (الأفعالُ ثلاثةٌ: ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ، نحو: ضرب، يضرب، اضرب): يعني: أن الأفعال محصورة في هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرها.
قوله: (فالماضي مَفْتُوحٌ الآخرِ أبداً): مثاله: قام، وقعد، وانطلق، واستخرج، ونحو ذلك.

وقوله: «أبداً»: يعني: ما لم يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب؛ فإنه حينئذ يكون آخره ساكناً، نحو: ضربتُ، وضربنا، وضربتَ، وما أشبهها، وكذلك إذا اتصل به واو ضمير الغائب؛ فإنه يكون آخره مضموماً، نحو: ضربُوا.

قوله: (والأمرُ مجزومٌ أبداً): يريد بالجزم أن يكون مبنياً على السكون، نحو: اضرب، واقعد، وانطلق، وهذا إذا كان آخره حرفاً صحيحاً، وأمّا إذا كان آخره حرف علة فهو مبني على حذف آخره، نحو: اغز، واخش، وارم.

قوله: (والمضارعُ ما كانَ في أولِهِ إحدى الزوائدِ الأربعةِ، يجمعها قولك «أَنْبَيْتُ»، وهو مرفوعٌ أبداً): يعني: أن الفعل المضارع ما كان في أوله أحد هذه الأحرف المجموعة في قولك: «أَنْبَيْتُ»، وهي:

«الهمزة»: وتدل على المتكلم وحده، نحو: أعوذ بالله.

و«النون»: وتدل على المتكلم وحده ومعه غيره، نحو: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، أو المتكلم المعظم نفسه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا﴾ [يس: ١٢].

و«الياء»: وتدل على الغائب، نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

و«التاء»: وتدل على المخاطب، نحو: لم تر، وعلى الغائبة، نحو: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ [آل عمران: ٣٠].
ومعنى «أَنْتِ»: أدركت.

وقوله: «وهو مرفوعٌ أبداً»، يعني: أن المضارع مرفوع أبداً؛ نحو: يقوم، وينطلق.

قوله: «حتَّى يدخل عليه ناصبٌ أو جازمٌ»، يعني: حتى يدخل عليه «ناصب» فينصبه أو «جازم» فيجزمه.



[نواصبُ المضارع]

قوله: (فالنَّوْاصِبُ عَشْرَةٌ، وهي: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَا مُمْ كَيْ، وَلَا مُمْ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأُو):

النواصب في الحقيقة إنما هي: (أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ)، وما بعدها إنما تنصب بإضمار (أَنْ) بعدها، ولكن نسب النَّصْبِ إليها تقريباً للمبتدئ.

❖ ومثال النَّصْبِ بـ«أَنْ»: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

❖ ومثال النَّصْبِ بـ«لَنْ»: قوله تعالى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾ [الحج: ٣٧].

❖ ومثال النَّصْبِ بـ«إِذَنْ»: قولك مجيئاً لزائرك: إِذَنْ أَكْرَمَكَ.

❖ ومثال النَّصْبِ بـ«كَيْ»: قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧].

❖ ومثال النَّصْبِ بـ«لَا مُمْ كَيْ»: قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ [الحج: ٧٨].

❖ ومثال النَّصْبِ بـ«لَا مُمْ الْجُحُودِ» - وهي اللام المؤكدة لكان المنفية - قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

❖ ومثال النَّصْبِ بـ«حَتَّى»: قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ وَعَدُ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٣١].

❖ ومثال النَّصْبِ بـ«الْجَوَابُ بِالْفَاءِ»: قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠].

❖ ومثال الجواب بـ«الواو»: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

❁ ومثال الجواب بـ«أو»: قول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنَاكَ إِنَّمَا نَحْوَلُ مُلْكَأَ أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا^(١)



[جوازُ المضارع]

قوله: (والجوازُ ثمانية عشر، وهي: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَالْمَا، وَلَا أَمْ الأَمْرِ والدُّعَاءِ، وَلَا فِي النِّهْيِ والدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، و"إِذَا" فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً):

هذه ثمانية عشر، منها: ستة تجزم فعلاً واحداً، وهي: (لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَالْمَا، وَلَا أَمْ الأَمْرِ والدُّعَاءِ، وَلَا فِي النِّهْيِ والدُّعَاءِ)، و(باقيها) تجزم فعلين.



(١) البيت لامرؤ القيس، صاحب المعلقة المشهورة. والشاهد فيه: قوله: (أو نموت) حيث نصب الفعل المضارع (نموت) بإضمار (أن) بعد (أو) التي بمعنى (إلا)، وقال سيبويه في الكتاب (٤٧/٣): ولو رُفِعَتْ لكان عربياً جائزاً. (ط: الإسلامية).

الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً

- ❖ ومثال الجزم بـ«لَمْ»: قوله تعالى: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨].
 - ❖ ومثال الجزم بـ«لَمَّا»: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢].
 - ❖ ومثال الجزم بـ«أَلَمْ»: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].
- و«أَلَمْ» و«أَلَمَّا» هي «لَمْ» و«لَمَّا» دخلت عليهما همزة الاستفهام، وإنما ذكرها مع همزة الاستفهام تقريباً للمبتدئ.

❖ ومثال الجزم بـ«أَلَمَّا»: قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت أَلَمَّا أضحُ والشيبُ وانعُ^(١)

❖ ومثال الجزم بـ«لام الأمر»: قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

❖ ومثال الجزم بـ«لام الدعاء»: قوله تعالى: ﴿يَقِضْ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

والفرق بين الأمر والدعاء: أن الأمر لمن هو دونك، والدعاء لمن هو أعلى منك.

❖ ومثال الجزم بـ«لا في النهي»: قوله تعالى: ﴿لَا تَحْفَ وَلَا تَحْزَنَ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

❖ ومثال الجزم بـ«لا في الدعاء»: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].



(١) البيت للنابغة الذبياني، من قصيدة له يمدح فيها النعمان ويعتذر له، والشاهد فيه قوله: (أَلَمَّا أضحُ) حيث جزم الفعل المضارع (أضحُ) بـ(أَلَمَّا)، وعلامة الجزم فيه حذف حرف العلة من آخره. (ط: الإسلامية).

[الجوازم التي تجزم فعلين]

❖ ومثال الجزم بـ«إِنْ»: قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَوَمَّنُوا وَتَنَفَّوْا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦].

❖ ومثال الجزم بـ«مَا»: قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِمَّا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

❖ ومثال الجزم بـ«مَنْ»: قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

❖ ومثال الجزم بـ«مَهُمَا»: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

❖ ومثال الجزم بـ«إِذَا»: قولك: إذا تقم أقم معك.

❖ ومثال الجزم بـ«أَيَّ»: قوله تعالى: ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

❖ ومثال الجزم بـ«مَتَى»: قولك: متى تخرج أخرج معك.

❖ ومثال الجزم بـ«أَيَّانَ» نحو: قول الشاعر:

أَيَّانَ نُوْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرِنَا وَإِذَا لَمْ تَدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا^(١)

(١) يذكر البيت بلا نسبة إلى قائل معين في المراجع النحوية، والشاهد فيه قوله: (أَيَّانَ نُوْمِنُكَ تَأْمَنُ) حيث جزم اسمُ الشرط (أَيَّانَ) فعلين مضارعين. (ط: الإسلامية).

- ❖ ومثال الجزم بـ «أَيْنَ»: قوله تعالى: ﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ** ﴾ [النساء: ٧٨].
- ❖ ومثال الجزم بـ «أَنْنِي»: قولك: **أَنْنِي** تذهب أذهب معك.
- ❖ ومثال الجزم بـ «حَيْثُمَا»: قولك: **حَيْثُمَا** تذهب أذهب معك.
- ❖ ومثال الجزم بـ «كَيْفَمَا»: قولك: **كَيْفَمَا** تجلس أجلس معك (١).



(١) ومثال «إِذَا» في الشعر خاصة:

اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغَنَى
الشاهد فيه: جزم «إِذَا» لـ «تُصِيبُكَ» وهو شاذ؛ لأن أدوات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى «إِنْ» التي هي موضوعة للشك والإبهام، وكلمة «إِذَا» موضوعة للتحقق، فهي منافية لـ «إِنْ» الشرطية، ولذلك أنكره من أنكره.

والبيت: لعبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة. ينظر: معناه وإعرابه وما يتعلق به في (منحة الوهاب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية) ص (٤٤٢). (ط: العصرية).

باب مرفوعات الأسماء^(١)



(١) هذا شروع في أول موضوع من موضوعات المحور الرابع من المحاور الأربعة التي يدور عليها متن الأجرومية، وهو محور الأسماء، ويشمل ثلاثة موضوعات: (المرفوعات، والمنصوبات، والمخفوضات).

أهداف هذا المحور: يكون الطالب بعد دراسته هذا المحور قادراً على:

١. تعداد مرفوعات الأسماء ومعرفة كل نوع منها مع أمثله.
٢. معرفة التوابع وأنواعها وأحكامها.
٣. التعرف على المعرفة وأنواعها.
٤. التعرف على النكرة.
٥. تعداد منصوبات الأسماء ومعرفة كل نوع منها مع أمثله.
٦. تعداد مخفوضات الأسماء ومعرفة كل نوع منها مع أمثله.
٧. التفريق بين المعرب إعراباً ظاهراً والمعرب إعراباً تقديرياً. (المعهد).

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ مَرْفُوعَاتِ الْأَفْعَالِ وَمَنْصُوبَاتِهَا وَمَجْزُومَاتِهَا شَرَعَ فِي الْأَسْمَاءِ،
وَبَدَأَ بِالْمَرْفُوعَاتِ؛ لِأَنَّهَا عِمْدَةُ الْبَابِ.

قَوْلُهُ: (الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَنْفَعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ،
وَالْمَبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَخَبْرُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ
أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالبَدَلُ).

فَهَذِهِ عَشْرَةٌ، وَالتَّوَابِعُ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ، وَقَدْ أَفْرَدَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَابًا، وَبَدَأَ بِبَابِ
الْفَاعِلِ، فَقَالَ:

بَابُ الْفَاعِلِ

أَي: هَذَا بَابٌ ذَكَرَ فِيهِ أَحْكَامُ الْفَاعِلِ.

قَوْلُهُ: (الْفَاعِلُ: هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ): فَهَمُّ مِنْهُ أَنَّ الْفَاعِلَ
لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، وَلَا يَكُونُ فِعْلًا وَلَا حَرْفًا.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ»: أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَأَخِّرًا عَنِ
فِعْلِهِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ.

قوله: (وهو على قسمين: ظاهرٍ، ومضمِرٍ).

فالظاهرُ، نحو قولك: قام زيدٌ، ويقومُ زيدٌ، وقامَ الزَّيدانُ، ويقومُ الزَّيدانُ، وقامَ الزَّيدونُ، ويقومُ الزَّيدونُ، وقامَ أخوكُ، ويقومُ أخوكُ).

يعني أنَّ الفاعلَ منحصرٌ في قسمين: ظاهرٍ ومضمِرٍ، ثمَّ مثلُ الظاهرِ بأربعةِ مثلٍ:

◀ **الأول:** «قام زيدٌ، ويقومُ زيدٌ»، فأتى بالفاعل مفردًا، ونوع الفعل إلى نوعين: ماضٍ، وهو: «قام»، ومضارعٍ، وهو: «يقوم».

◀ **الثاني:** «قام الزَّيدانُ، ويقومُ الزَّيدانُ»، فأتى بالفاعل مُثنًى، ونوع الفعل أيضًا إلى: ماضٍ، ومضارعٍ.

◀ **الثالث:** «قام الزَّيدونُ، ويقومُ الزَّيدونُ»، فأتى بالفاعل جمعًا، ونوع الفعل أيضًا إلى: ماضٍ، ومضارعٍ.

◀ **الرابع:** «قام أخوكُ، ويقومُ أخوكُ»، فأتى بالفاعل مع الفعلين من الأسماء الخمسة.

وهذا كله تقريب منه للمبتدئ.



أنواع الفاعل المضمَر

قوله: (والمضمَرُ^(١))، نحو قولك: ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُمَا، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْتِنِ، وضَرَبَ، وضَرَبْتَ، وضَرَبَا، وضَرَبُوا، وضَرَبْنَا).

فالفاعل في هذه المُثَلِّ كُلُّهَا ضمير، وهو مبني لا يظهر فيه الإعراب.
ف«التاء» في «ضَرَبْتُ»: ضمير المتكلم وحده.

و«نا» في «ضَرَبْنَا»: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المتكلم المُعْظَمُ نَفْسَهُ.

و«التاء» المفتوحة في «ضَرَبْتِ»: للمخاطب المفرد المذكور.

و«التاء» المكسورة في «ضَرَبْتِ»: للمخاطبة المفردة المؤنثة.

والضمير في «ضَرَبْتُمَا»: للمثنى المخاطب، مُذَكَّرًا كان أو مُؤَنَّثًا.

والضمير في «ضَرَبْتُمْ»: للجمع المذكور.

والضمير في «ضَرَبْتِنِ»: لجمع المخاطبات المؤنثات.

والضمير في «ضَرَبَ»: للواحد الغائب المذكور، وهو مستتر، فإذا قلت:

زيدٌ ضَرَبَ؛ ففي "ضرب" ضمير مستتر تقديره "هو" ولا يُتَكَلَّمُ به، فلو قلت:

زيدٌ ضَرَبَ هو، لم يكن "هو" فاعلاً بـ"ضرب"، بل هو توكيدٌ لذلك الضمير

المستتر الذي هو فاعل.

(١) ورد في عدد من طبعات متن الأجرومية: "والمضمَرُ اثنا عشر". (المعهد).

وكذلك «ضربتُ»، إذا قلت: هند ضربتُ، ففي «ضربتُ»: ضمير مستتر هو الفاعل، ولا يجوز إظهاره.

و«الألف» في «ضرباً»: للمثنى الغائب.

و«الواو» في «ضربوا»: للجمع الغائب.

و«النون» في «ضربنَ»: للجمع الغائب المؤنث.

وكان حقه أن يقول بعد «ضرباً»: "ضربتُ"، كما قال بعد «ضرب»: «ضربتُ»؛ لأن الفعل إذا أُسند إلى ضمير تثنية المؤنث لَحِقَّتْهُ التاء، نحو:

الهندان ضَرَبَتَا.



باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله

إنما أتى بهذا الباب عقب باب الفاعل لأن حكمه كحكم الفاعل في وجوه كثيرة.

قوله: (وهو الاسم المرفوع الذي لم يُذكر معه فاعله): يعني: أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إنما يكون مرفوعاً إذا لم يكن معه فاعله؛ ولذلك قيل فيه: المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، أي: لم يُذكر فاعله، فلو ذُكر فاعله لكان المفعول منصوباً.

قوله: (فإن كان الفعل ماضياً ضمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره): يعني: أنك إذا أردت أن تبني الفعل لما لم يُسمَّ فاعله فلا بد أن تُغيِّرَ أوله والحرف الذي قبل آخره.

فإن كان الفعل ماضياً ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره، فتقول في ضَرَبَ: (ضَرِبَ)، وفي اسْتَخْرَجَ: (اسْتُخْرِجَ)، وفي شَرِبَ: (شُرِبَ).

فالكسرة التي كانت في الراء من «شَرِبَ» غير الكسرة التي في الراء من «شُرِبَ».

قوله: (وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله وفتَحَ ما قبل آخره): فتقول في يَضْرِبُ: (يُضْرَبُ)، وفي يَسْتَخْرِجُ: (يُسْتَخْرِجُ)، وفي يَشْرِبُ: (يُشْرَبُ).

فالفتحة التي كانت في «يَشْرِبُ» غير الفتحة التي في «يُشْرَبُ».

قوله: (وهو على قسمين: ظاهر، ومضمِر): هذا مثل ما تقدّم في (الفاعل).

قوله: (فالظاهر، نحو قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو).

ف«ضَرَبَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، ضَمَّ أَوَّلُهُ وكُسِرَ ما قبل آخره، و«زَيْدٌ»: مفعولٌ لَمْ يُسَمَّ فاعله.

و«يُكْرَمُ»: فعلٌ مضارعٌ لَمْ يُسَمَّ فاعله؛ لانضمامِ أَوَّلِهِ وفتحِ ما قبلِ آخره، و«عَمْرٌو»: مفعولٌ لَمْ يُسَمَّ فاعله.

وكذلك: (ضَرَبَ الزيدان، وَيُضْرَبُ الزيدان، وَضَرَبَ الزيدون، وَيُضْرَبُ الزيدون، وَأُكْرِمَ أخوك، وَيُكْرَمُ أخوك).

قوله: (والمضمر، نحو قولك: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وما أشبه ذلك) من بقية المُثَلِّ ك: (ضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتَنِّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَا).

وإنما اقتصرَ على الأمثلة الثلاثة دون ما بقي لتقدمها في (باب الفاعل)، ولا يظهر في المضمرات إعراب؛ لأنها مبنية كما تقدم في (الفاعل).



باب المبتدأ والخبر

[المبتدأ]

قوله: (المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل: يعني بالعوامل: نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل، كقولك: قام زيد، ف«زيد» اسم مرفوع لكنه غير عارٍ عن العوامل، لأن (قام) عامل. وكذلك: كان زيد قائماً، ف«زيد» ليس بمبتدأ؛ لأنه ليس عارياً عن العوامل.

قوله: (والخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه): يعني: أن الخبر مرفوع أيضاً، وهو مسند إلى المبتدأ، أي: مُخْبَرٌ به عنه، ثُمَّ مَثَلٌ ذلك بقوله: (نحو قولك: زيد قائم)، ف«زيد» مبتدأ؛ لأنه اسمٌ مرفوعٌ عارٍ عن العوامل اللفظية، و«قائم» خبره؛ لأنه اسم مرفوع مُسندٌ إلى المبتدأ، ثم مَثَلٌ أيضاً بالمشني والمجموع فقال: (والزيدان قائمان، والزيدون قائمون)، ف«الزيدان» مبتدأ؛ لأنه اسم مرفوع عارٍ عن العوامل. و«قائمان» خبره؛ لأنه اسمٌ مرفوعٌ مُسندٌ إليه. وكذلك: (الزيدون قائمون).

قوله: (والمبتدأ قسمان: ظاهرٌ ومضمَّرٌ. فالظاهر: ما تقدم ذكره): يعني: المُثَلُّ المتقدمة؛ لأن المسند إليها ظاهر.

قوله: (والمضمر: اثنا عشر، وهي: أنا، ونحن، وأنتَ وأنتِ، وأنتمَا، وأنتم، وأنتنَّ، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنَّ):

المبتدأ إذا كان ضميراً ينحصر فيما ذكر، ف:

- ◀ «أنا»: ضمير المتكلم وحده.
- ◀ و«نحن»: ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه.
- ◀ و«أنتَ»: ضمير الواحد المخاطب.
- ◀ و«أنتِ»: ضمير الواحدة المخاطبة.
- ◀ و«أنتما»: ضمير المثني المخاطب، ويشترك فيه المذكر والمؤنث.
- ◀ و«أنتم»: للمخاطبين المذكَّرين.
- ◀ و«أنتنَّ»: للمخاطبات المؤنثات.
- ◀ و«هو»: للواحد الغائب.
- ◀ و«هي»: للواحدة الغائبة.
- ◀ و«هما»: للمثني الغائب، ويشترك فيه المذكر والمؤنث.
- ◀ و«هم»: للغائبين المذكَّرين.
- ◀ و«هنَّ»: للغائبات المؤنثات.

قوله: (نحو قولك: أنا قائم، ونحن قائمون): فـ«أنا»: مبتدأ، و«قائم»: خبره. وكذلك: «نحن»: مبتدأ، و«قائمون»: خبره.

قوله: (وما أشبه ذلك): استغنى بتمثيل المتكلم عن تمثيل ما بقي، ومثال ما بقي: (أنتَ قائم، وأنتَ قائمة، وأنتما قائمان - ويشارك المذكر في ذلك المؤنث، نحو: "أنتما قائمتان" إذا خاطبت المؤنثتين -، وأنتم قائمون، وأنتن قائمات. وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان - في المذكر -، وقائمتان - في المؤنث -، وهُم قائمون، وهُنَّ قائمات)، فالمبتدأ في هذه الوجوه كلُّها مبني لا يظهر فيه إعراب؛ لأن الضمائر كلُّها مبنية.



[الخبر]

قوله: (والخبرُ قسمان: مفردٌ، وغيرُ مفرد):

المفرد في هذا الباب: ما ليس بجملة، ولا شبيه بها.

وغير المفرد: الجملة، وشبهُها - وهو الظرف والجارّ والمجرور -.

قوله: (فالمفرد، نحو قولك: زيد قائم)، ف«زيد» مبتدأ، و«قائم» خبره، وهو

مفرد؛ لأنه ليس بجملة.

وكذلك: (الزيدان قائمان، والزيدون قائمون، والهندات قائمات)، فالخبر

في هذه المثل كلها مفرد - وإن كان مثنى أو مجموعاً -؛ لأنه ليس بجملة.

قوله: (وغيرُ المفرد أربعة أشياء: الجارّ والمجرور، والظرف، والفعل مع

فاعله، والمبتدأ مع خبره):

«الجارّ والمجرور، والظرف»: شبيهان بالجملة، وهما يتعلّقان بمحذوف

تقديره: (كائن) أو (مستقر)، أو (كان) أو (استقر)، ويرجعان في التقدير إلى

المفرد إن قُدِّر (كائن) أو (مستقر)، وإلى الجملة إن قُدِّر (كان) أو (استقر)،

ف(كان) و(استقر) فعِلان، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على المبتدأ، فهي

جملة فعلية.

وقوله: (والفعل مع فاعله): هذه هي الجملة الفعلية.

(والمبتدأ مع خبره): هذه هي الجملة الاسمية.

ثم مثَّل الأربعة التي ذكرها، فقال:

(نحو: زيدٌ في الدار): هذا مثال لوقوع الخبر بالجارّ والمجرور.

(وزيدٌ عندك): هذا مثال لوقوعه بالظرف.

(وزيدٌ قام أبوه): هذا مثال لوقوعه بالفعل مع فاعله، وقد تقدم أن ذلك

يُسمّى الجملة الفعلية.

(وزيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ): هذا مثال لوقوعه بالمبتدأ مع خبره، ويُسمّى -

أيضاً- بالجملة الاسمية.

ف«زيد» مبتدأ أول، و«جاريتُه» مبتدأ ثانٍ، و«ذاهبة» خبر للمبتدأ الثاني،

والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، ولا بد في

الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ -اسميةً كانت أو فعليةً- من ضمير فيها يعود

على المبتدأ، فالضمير في الجملة الفعلية «الهاء» من «أبوه»، وفي الجملة

الاسمية «الهاء» من «جاريتُه».





باب

العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

لما فَرَعَ من المبتدأ والخبر شَرَعَ في العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فقال: (وهي ثلاثة أشياء: كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وظننتُ وأخواتها).
وقسمها إلى ثلاثة أقسام: «كان وأخواتها»، و«إنَّ وأخواتها»، و«ظننت وأخواتها»، وبدأ بكان وأخواتها، فقال:



[كان وأخواتها]

(فأما كان وأخواتها، فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر): يعني أنها ترفع ما كان مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب خبره على أنه خبرها، كقولك: كان زيدٌ قائماً، وأصله: زيد قائم، فـ «زيد» مبتدأ، و«قائم» خبره. فلما دخلت عليه «كان» رَفَعَتْ ما كان مبتدأ، ونَصَبَتْ ما كان خبراً.

قوله: (وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتى، وما برح، وما دام): فهذه ثلاثة عشر فعلاً، كلها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي على ثلاثة أقسام:

◀ قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط: وهي ثمانية: (كان) و(ليس) وما بينهما.

- ◀ وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو النهي: وهي: (زال) و(برح) وما بينهما؛ ولذلك أتى بها مقترنة بـ(ما) النافية.
- ◀ وقسم يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية: وهو: (دام)؛ ولذلك مثَّل به مقترناً بـ(ما).

قوله: **(وما تصرّف منها، نحو: كان ويكون وكُنْ، وأصبحَ ويُصبحُ وأصبحَ):** لما ذكّر هذه الأفعال بلفظ الماضي فقال: **«كان وأمسى وأصبحَ، ... إلخ»**، نَبّه ههنا على أنّ ما تصرف منها ك: المضارع والأمر يعمل عمَل الماضي، فيرفع الاسم وينصب الخبر، فتقول: يكون زيد قائماً، وكُنْ منطلقاً، ففي «كُنْ» ضمير مستتر هو اسم «كُنْ»، و«منطلقاً» خبره.

وتقول أيضاً: **يُصبحُ زيد منطلقاً، ومنه قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾** [الحج: ٦٣]، وأصبحَ قائماً، ففي «أصبحَ» ضمير مستتر هو اسمه، و«قائماً» خبره.

وفهم من قوله: **«وما تصرف منها»**: أنّ منها متصرفاً وغير متصرف. ومعنى التصرف هنا: أنه يستعمل منه المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر. وغير المتصرف: هو الذي لا يستعمل منه إلا الماضي. وكلُّها متصرفة إلا (ليس) و(دام) فإنهما لازمان لفظ الماضي.

قوله: **(تقول: كان زيد قائماً، وليس عمرو شاخصاً، وما أشبه ذلك)**، وكذلك تقول: يكون زيد قائماً، وكُنْ منطلقاً، وما زال زيد قائماً، ولم يزل عمرو منطلقاً، ولن ينفك عمرو قائماً، ولن يبرح عبد الله ضاحكاً، ولا أكلمك ما دام زيد قائماً، أي: مُدّة قيام زيد.



ولما فرغ من كان وأخواتها شرع في إن وأخواتها؛ فقال:

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

(وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصَبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ): يعني: أَنَّ «إِنَّ» تعمل عكس (كان)؛ لأن (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر، و(إِنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر.

وأصل ما دخلت عليه (إِنَّ): المبتدأ والخبر، كقولك: زيد قائم، فإذا دخلت عليه (إِنَّ) نَصَبَتْ ما كان مبتدأ على أنه اسمها، وَرَفَعَتْ ما كان خبراً على أنه خبرها.

قوله: (وهي: إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ): فهذه ستة أحرف لا زائد عليها، وهي كلها مستوية في نصب الاسم ورفع الخبر.

وقوله: (تقول: إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ). من بقية المثل، فتقول: أعجبتني أَنَّ زَيْدًا مَنْطُوقًا، وَكَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا قَائِمًا، وَلَعَلَّ بَكْرًا قَادِمًا.



[معاني إنَّ وأخواتها]

قوله: (ومعنى إنَّ وأنَّ للتوكيد، ولكنَّ للاستدراك، وكأنَّ للتشبيه، وليت للتمني، ولعلَّ للترجي والتوقع): ذكر في هذا الفصل معاني هذه الأحرف:

فذكر أنَّ معنى «إنَّ» المكسورة الهمزة و«أنَّ» المفتوحة الهمزة: للتوكيد، والفرق بينهما أنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة مع اسمها وخبرها في موضع الجملة، و(أنَّ) المفتوحة الهمزة في موضع المفرد؛ تُقدَّرُ مع اسمها وخبرها بالمصدر، نحو: عجبْتُ مِنْ أنَّ زيدًا منطلق، أي: عجبْتُ من انطلاق زيد.

وذكر أنَّ «لكنَّ» للاستدراك؛ ولذلك لا بدَّ لها أن يتقدَّما كلام يستدرك عليه، ويكون ما بعدها مخالفًا لما قبلها، نحو: ما قام زيد لكنَّ عمراً قائم.

و«كأنَّ» للتشبيه، نحو: كأنَّ زيدًا أسدً، وأصل الكلام قبل ذكر الكاف: إنَّ زيدًا كالأسد، فقدَّم كاف التشبيه للاعتناء به، فدخلت على (إنَّ) وفتحت همزتها إصلاحًا للفظ.

و«ليت» للتمني، كقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾

[النساء: ٧٣].

و«لعلَّ» للترجي، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ [البقرة:

١٨٩]، وللتوقع، نحو: لعلَّ الحبيب قادم.

والفرق بين (ليت) و(لعلَّ): أنَّ «ليت» يُتمنى بها ما يُمكن وقوعه وما

لا يُمكن، نحو: ليت الشباب يعود.

و«لعلَّ» لا يُترجى بها إلا ما يُمكن وقوعه، فلا يقال: لعلَّ الشباب يعود.



ولما فرغ من "إن" وأخواتها انتقل إلى ظننت وأخواتها؛ فقال:

ظن وأخواتها

(وأما ظننتُ وأخواتُها، فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها): يعني أن (ظننتُ وأخواتها) تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معاً، فأصل الكلام قبل دخولها: زيد قائم، فإذا أدخلتَ عليهما (ظننتُ) تقول: زيداً قائماً.

فإن قلت: هذا الفصل إنما تعرض فيه للمرفوعات، وإنما ذكر فيه باب «كان وأخواتها» و «إن وأخواتها» لأن اسم «كان» مرفوعٌ، وخبر «إن» مرفوع كذلك، فما وجه ذكره معهما باب (ظننتُ) وليس في الجزأين بعدها مرفوعٌ؟

قلت: هو كذلك؛ إلا أنه لما ذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وكان باب (ظننتُ) منها ذكراً لذلك، وإن كان الجزآن بعدها منصوبين.

وقوله: (وهي: ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ، وزعمتُ، ورأيتُ، وعلمتُ، ووجدتُ، واتخذتُ، وجعلتُ، وسمعتُ):

ذكر في هذا الباب عشرة أفعال؛ وهي على ثلاثة أقسام:

◀ قسمٌ يفيد رجحانَ وقوع المفعول الثاني: وهو: (ظننتُ)، و(حسبتُ)، و(خلتُ)، و(زعمتُ)، وكلها بمعنى (ظننتُ).

◀ وقسم يفيد تحقيق وقوعه؛ وهو: (رأيتُ) و(علمتُ) و(وجدتُ).

◀ وقسم يفيد التصيير والتحويل؛ وهي (اتخذتُ) و(جعلتُ)، وهو ما بقي إلا (سمعتُ)، وقد أغرب المؤلف بذكرها في هذا الباب، وهو في ذلك تابع لأبي علي الفارسي^(١)؛ فإنه قال: إذا دخلت على ما يُسمع تَعَدَّتْ إلى مفعول واحد، نحو: سمعتُ كلامَ زيد، وإذا دخلت على ما لا يُسمع تعدت إلى مفعولين؛ نحو: سمعتُ زيداً يتكلم، ونُوزِعَ الفارسي في ذلك، وممن رد عليه أبو محمد ابن السيد^(٢).

وكلها مستوية في الدخول على المبتدأ والخبر، وفي نصبها مفعولين.

قوله: (نقول: ظننتُ زيداً منطلقاً، وخلصتُ عمراً شاخصاً، وما أشبه ذلك)، فأتى بمثالين، ومثل ذلك: علمتُ عمراً أخاك، وخلصتُ بكرةً غلامك، ومثل ذلك -أيضاً- قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وتمثيل باقيها سهل.



(١) هو الحسن بن أحمد، عالم بالعربية والقراءات، أخذ النحو عن الزجاج وابن السراج، وأخذ عنه ابن جني، ت ٣٧٧هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦٠ / ٣٧٩. (ط: الإسلامية).

(٢) هو عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، متبحر في اللغات والآداب، توفي عام ٥٢١هـ، ينظر: وفيات الأعيان ١ / ٣٣٢. (ط: الإسلامية).

باب النعت

لما فرغ من المرفوعات، شرع في توابعها وبدأ بالنعت؛ فقال:

(النعتُ: تابعٌ لمنعوتِه في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه، وتنكيره): اعلم

أن النعت على قسمين: حقيقي وسببي:

فالحقيقي: يتبع منعوته في أربعة من عشرة، في:

◀ واحد من الرفع والنصب والخفض.

◀ وواحد من التعريف والتنكير.

◀ وواحد من التذكير والتأنيث.

◀ وواحد من الإفراد والتثنية والجمع.

فتقول: قام رجل عاقل، ف«عاقل» نعت لـ«رجل»، وهو تابع له في الرفع، وهو واحد من «الرفع» و«النصب» و«الخفض»، وتابع له في «التنكير»، وهو واحد من «التنكير» و«التعريف»، وتابع له في «التذكير» وهو واحد من «التذكير» و«التأنيث»، وتابع له في «الإفراد» وهو واحد من «الإفراد» و«التثنية» و«الجمع».

والسببي: يتبع منعوته في اثنين من خمسة:

في واحد من «الرفع» و«النصب» و«الجر».

وفي واحد من «التعريف» و«التنكير»، ولا يلزم أن يتبعه فيما بقي.

تقول: مررت برجلٍ قائمةٍ أمُّه، فقد تبعه في «الخفض» وهو واحد من «الرفع» و«النصب» و«الجر»، وفي «التنكير» وهو واحد من «التنكير» و«التعريف»، ولم يتبعه في التذكير؛ لأن «رجل» مذكر، و«قائمة» مؤنث.

وكذلك تقول: مررت بامرأةٍ قائمٍ أبوها، فهو تابع له -أيضاً- فيما ذكر، ولم يتبعه في التأنيث.

وكذلك تقول: مررت برجلين قائمٍ أبوهما، فهو تابع له -أيضاً- فيما ذكر، ولم يتبعه في التثنية.

وهذا الذي ذكره المؤلف في قوله: «تابع لمنعوته في رفعه ونصبه إلخ» لازم في كل نعت حقيقياً كان أو سببياً، ولذلك اقتصر عليه ليشمل قسمي النعت. ثم مثل بالحقيقي؛ لأنه الأصل في النعت، فقال: (تقول: قام زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ زيداً العاقلُ، ومررتُ بزيدٍ العاقلِ).



[أنواع المعرفة]

ولما ذكر أن النعت تابع للمنعوت في تعريفه وتنكيره احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة وبدأ بالمعرفة فقال:

(والمعرفة خمسة أشياء:

- ◀ الاسم المضمَر، نحو: أنا وأنت،
- ◀ والاسم العَلَم، نحو: زيد ومكة،
- ◀ والاسم المبهَم، نحو: هذا وهذه وهؤلاء،
- ◀ والاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: الرجل والغلام،
- ◀ وما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة):

وبدأ بـ(المضمَر)؛ لأنه أعرَف المعارف، وهو محصور في واحد وستين ضميراً، وقد ذكر بعضها في «باب الفاعل» وفي «باب المبتدأ والخبر»، وسيذكر بعضها - أيضاً - في «باب المفعول به».

وثنى بـ: (الاسم العلم): وهو ما عيّن مُسمّاهُ مطلقاً؛ وهو على ثلاثة أقسام:

- ◀ عِلْم الأشخاص، نحو: زيد وعمرو.
- ◀ وعِلْم الأماكن، نحو: مكة وفاس.
- ◀ وعِلْم الأجناس، نحو: «أُسامة» لجنس الأسد، و«ذُوالة» لجنس الذئب، و«ثُعالة» لجنس الثعلب، و«أم عَرِيْط» لجنس العقرب، و«بنت طَبِق» ضربٌ من الحيات.

وثَلَّثَ بـ: (المبهم): وعنى به: اسم الإشارة، وهو على ثلاثة أقسام:

◀ قريب، نحو: هذا.

◀ ومتوسط، نحو: ذاك.

◀ وبعيد، نحو: ذلك.

وربَّعَ بـ: (الاسم الذي فيه الألف واللام): وهو -أيضاً- على ثلاثة أقسام: ما فيه الألف واللام للحضور، نحو: خرجت فإذا الأسد، ومنه قوله تعالى:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وما فيه الألف واللام للعهد، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾

﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦].

وما فيه الألف واللام للجنس، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي حُسْرٍ﴾

[العصر: ٢] أي: جنس الإنسان.

وختم بالخامس وهو: (ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة).

وهذا الترتيب الذي ذكره المؤلف مقصود؛ لأنه رتبها على تقدم الأعراف فالأعراف، فالمضممر أعراف المعارف^(١)، ثم العَلَم ثم اسم الإشارة، ثم ذو الألف واللام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في مرتبته من التعريف إلا المضاف إلى المضممر فإنه في مرتبة العَلَم، ف(غلامك) في مرتبة العلم، و(غلام زيد) في مرتبة العلم -أيضاً-، و(غلام هذا) في مرتبة اسم الإشارة، و(غلام الرجل) في مرتبة ذي الألف واللام.



(١) لفظ الجلالة (الله) هو أعراف المعارف مطلقاً، وإنما لم يذكر لبداهته وللعلم به ضرورة (المعهد).

[فصل في النكرة]

ثم انتقل إلى النكرة فقال:

(والنكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر): يعني أنّ النكرة عامة بخلاف المعرفة فإنها لتعيين مُسمّاها.

ومعنى «شائع في جنسه»: أنّ قولك: رجل، لا يخص واحداً من الرجال، بل هو صادق على كل فرد من أفراد الرجال، وهو معنى قوله: «لا يختص به واحد دون آخر».

قوله: (وتقريبه: كل ما صلح معه دخول الألف واللام عليه، نحو: الرجل والفرس): يعني: تقريبه على المبتدئ، فقولك: (رجل) نكرة؛ لأنه يصلح لدخول الألف واللام، فتقول: الرجل.

و(هذا) و(أنا) ونحوهما و(زيدٌ) من المعارف ليس بنكرة؛ لأنه لا يصلح لدخول الألف واللام عليها، فلا تقول: الهذا ولا الزيد.



باب العطف

✽ يعني: عطف النسق، وهو العطف بأحد الحروف التي وضعتها العرب لذلك، وهي عشرة، وقد بينها بقوله: (وحروف العطف عشرة، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وإمّا، وبل، ولا، ولكن، وحتى في بعض المواضع):

أما «الواو»: فإنها تُشرك في اللفظ والمعنى ولا تدل على ترتيب، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمال أن يكون «زيد» قام قبل «عمرو»، أو «عمرو» قبل «زيد»، أو قاما معاً في زمان واحد.

✽ وأما «الفاء»: فإنها تُشرك ما قبلها مع ما بعدها في الإعراب والمعنى إلا أن فيها ترتيباً وتعقيباً، أي: من غير مهلة، فإذا قلت: قام زيد فعمرو، فالمعطوف بها وهو «عمرو» قام بعد «زيد» وليس بينهما مهلة.

✽ وأما «ثم»: فإنها تُشرك في الإعراب والمعنى—أيضاً—وتدل على الترتيب والمهلة، فإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، فـ«عمرو» قام بعد «زيد» وبينهما مهلة.

✽ وأما «أو»: فإنها لأحد الشيئين أو الأشياء، فإذا قلت: قام زيد أو عمرو، فالقائم أحدهما غير معين.

✽ وأما «أم»: فيُعطف بها بعد همزة التسوية، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] أو بعد همزة يقدر ما بعدها وما قبلها بكلام واحد، نحو: أزيد قام أم عمرو؟ أي: أيهما قام؟

❖ **وأما «إما»:** فهي في المعنى بمنزلة (أو).

❖ **وأما «بل»:** فيعطف بها بعد الإيجاب، تقول: قام زيد بل عمرو، فالقائم

«عمرو» دون «زيد»، وبعد النفي، تقول: ما قام زيد بل عمرو، فالقائم -
أيضًا - «عمرو» دون «زيد».

❖ **وأما «لا»:** فيعطف بها:

بعد الإيجاب، نحو: قام زيد لا عمرو، فالقائم «زيد» دون «عمرو».

وبعد الأمر، نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، ف«زيد» هو المأمور بضربه دون
«عمرو».

وبعد النداء، نحو: يا زيد لا عمرو، فالمنادى «زيد» دون «عمرو».

❖ **وأما «لكن»:** فيعطف بها:

بعد النفي، نحو: ما قام زيد لكن عمرو، فالقائم «عمرو» دون «زيد».

وبعد النهي، نحو: لا تضرب زيدًا لكن عمرًا، ف«زيد» هو المنهي عن
ضربه دون «عمرو».

وقوله: «**وحتى في بعض المواضع**»: يعني: أن العطف بـ«حتى» قليل؛

نحو: قام القوم حتى زيد، والأكثر فيها أن تكون حرف جر أو حرف ابتداء.

قوله: (فإن عطفت بها على مرفوع رفعت، أو على منصوب نصبت، أو على مخفوض خفضت، أو على مجزوم جزمت): فهم من كونه لم يشترط في المعطوف ما اشترط في النعت من كونه موافقاً للمنعوت في التعريف والتنكير - أنه يجوز عطف المعرفة على النكرة، وعطف النكرة على المعرفة، نحو: قام زيدٌ ورجلٌ، وقام رجلٌ وزيدٌ.

وفهم من قوله: «أو على مجزوم جزمت»: أنه يجوز عطف الفعل على الفعل؛ لأن الجزم لا يكون إلا في الأفعال.

قوله: (تقول: قام زيد وعمرو): هذا مثال عطف المرفوع على المرفوع.

(ورأيت زيداً وعمراً): هذا مثال عطف المنصوب على المنصوب.

(ومررت بزيد وعمرو): هذا مثال عطف المخفوض على المخفوض.

ومثال عطف المجزوم على المجزوم: زيد لم يقم ولم يخرج.





باب التوكيد

التوكيد على قسمين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي.

ولم يذكر المؤلف التوكيد اللفظي، وهو: تكرير اللفظ بعينه، ومثاله: قام زيد

زيد، ف«زيد» توكيد لفظي بعينه، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ (٢١)

وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ [الفجر: ٢١-٢٢]، ومثاله في الفعل: قام قام زيد.

وأما المعنوي فهو على قسمين:

◀ قسم لإثبات الحقيقة ورفع المجاز، وهو: النفس والعين.

◀ وقسم للإحاطة والشمول، وهو: كلُّ وأجمع وتوابعه.

وقوله: (التوكيد: تابع للمؤكِّد في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه) فهم من

اقتضاه على التعريف أن التوكيد لا يكون نكرة بخلاف النعت.

قوله: (ويكون بألفاظ معلومة، وهي: النفس، والعين)، هذا هو القسم

الذي يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز، فإذا قلت: قام زيد، احتمال أن

تكون نسبة القيام إلى «زيد» حقيقة، وأن تكون مجازاً، فيكون «زيد» لم يقم

هو وإنما قام أحد غيره بسببه أو من جهته، فإذا قلت: قام زيد نفسه أو عينه،

تعيّن أن يكون هو القائم بـ«نفسه».

قوله: (وكلّ، وأجمع)، هذا هو القسم الذي يدل على الإحاطة والشمول، فإذا قلت: جاء الجيش، احتمال أن يكون «جاء الجيش كله» أو «جاء بعضه»، فإذا قلت: أجمع، أفاد الإحاطة والشمول، وأن الجيش جاء كله، ولذلك تقول: جاء الجيش أجمع؛ أي: كله.

قوله: (وتوابع أجمع، وهي: أكتع وأبصع وأبتع)، فتقول: جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع.

وقام القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون.
ومررت بالقوم كلهم أجمعين أكتعين أبصعين أبتعين.



بابُ البَدَل

قوله: (إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ، أَوْ فَعْلٌ مِنْ فَعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ)، هو تصريح بأن البَدَل يكون في الاسمين وفي الفعلين.

وقوله: (تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ): يعني: في الرفع والنصب والخفض والجزم، وفهم من اقتصاره على الإعراب أنه يجوز بَدَلُ المعرفة من المعرفة، وبَدَلُ النكرة من النكرة، وبَدَلُ المعرفة من النكرة، وبَدَلُ النكرة من المعرفة.

قوله: (وهو أربعة أقسام: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ، وبَدَلُ الاِشْتِمَالِ، وبَدَلُ الغَلْطِ): يعني: أن البَدَل على أربعة أقسام لا زائد عليها، ثم أتى لكل واحد منها بمثال، فقال:

(نحو قولك: قام زيد أخوك): فهذا مثال لبَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، فإن «زيدًا» هو «أخوك»، و«أخوك» هو «زيد».

(وأكلت الرغيفَ ثُلُثَه): هذا مثال لبَدَلِ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ؛ لأنَّ ثلث الرغيف بعضه.

(ونفعني زيدٌ عِلْمُه): هذا مثال لبَدَلِ الاِشْتِمَالِ؛ لأنَّ زيدًا مشتمل على العلم، وأكثر ما يكون في المصدر كالمثال المذكور، وقد يكون في الاسم غير المصدر، نحو: سُرِقَ زيدٌ ثوبُه.

ثم قال: (ورأيت زيذاً الفرس): هذا هو بدل الغلط، ولذلك قال: (أردت أن تقول: «الفرس» فغلطت فأبدلت «زيذاً» منه)، يعني: أنك أردت أن تقول: «رأيتُ الفرس» فغلطت فقلت بدلاً منه: «زيذاً»، ثم رجعت إلى ما كنت أردت من ذكر الفرس فقلت: «الفرس».

والأحسن في هذا أن تأتي معه ب(بل)، فتقول: رأيت زيذاً بل الفرس.



باب منصوبات الأسماء

لَمَّا فَرَّغَ من مرفوعات الأسماء وتوابعها شَرَعَ في بيان منصوبات الأسماء، وإنما خصَّ ذلك بالأسماء دون الأفعال لأنَّ المرفوع والمنصوب من الأفعال تقدم في باب الأفعال.

قوله: (المنصوبات خمسة عشر)، ذكر في الترجمة أنَّ منصوبات الأسماء خمسة عشر، ثم لما ذكرها في الأبواب ذكرها أربعة عشر، كذا ثبت في أصل المؤلف، وأظنه غلطاً، ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه: خبر (ما) الحجازية، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

قوله: (وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعتُ، والعطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ)، هذه الأربعة عشر التي ذكرها تقدم منها (خبر كان) و(اسم إنَّ) في المرفوعات، والتوابع للمنصوب الأربعة، وباقي ذلك بؤب لكل واحدٍ منها باباً، فبدأ بالمفعول به، فقال:



باب المفعول به

قوله: (وهو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل): يعني: أن المفعول به هو الذي يقع به فعل الفاعل، وفعل الفاعل هو المصدر الصادر عنه، ثم مثل ذلك، فقال: (نحو: ضربتُ زيدًا، وركبتُ الفرسَ).

ف«زيدًا» مفعول بـ«ضربت»، وقد وقع به الفعل الصادر عن الفاعل، وهو الضرب.

وكذلك: ركبت الفرس، ف«الفرس» مفعول به، وقد وقع به الفعل الصادر عن الفاعل، وهو الركوب.

قوله: (وهو قسمان: ظاهر، ومضمر. فالظاهر: ما تقدم ذكره): يعني: من المثل المتقدمة.

قوله: (والمضمر قسمان: متصل، ومنفصل. فالمتصل اثنا عشر، نحو قولك: ضَرَبَنِي، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُم، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ): فهذه اثنا عشر ضميرًا كلها متصلة؛ وَسُمِّيَتْ (متصلة) لاتصالها بالفعل.

ف«ضربني» فعل ماضٍ، ومفعولٌ وهو ضمير المتكلم وحده.

و«نا» في «ضَرَبْنَا» ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه.

و«الكاف» في «ضَرَبَكَ» ضمير المخاطب المذكور، والكلام على باقيها سهل.

فهذه المثل كلها منصوبة على أنها مفعولات إلا أنها مبنية لا يظهر فيها إعراب، وكذلك سائر الضمائر.

وقوله: (والمنفصل اثنا عشر، نحو قولك: **إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُنَّ**): يعني: أن هذه الضمائر -أيضاً- تكون مفعولة، وهي منفصلة، أي: غير متصلة بشيء، وكان حقه أن يأتي بها في هذه المثل منصوبة بالفعل الواقع بها، وبيانه أن تقول: **إِيَّايَ أَكْرَمْتُ، وَإِيَّانَا رَأَيْتَ،** ومنه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ف«إِيَّاكَ» مفعول مقدم على ناصبه، وهو ضمير منفصل.

فهذه الضمائر المذكورة في هذا الباب كلها -متصلها ومنفصلها- منصوبةٌ إلا أنها مبنية لا يظهر فيها إعراب، وكذلك سائر الضمائر.

وقد تقدم أن الضمائر (أحد وستون) ضميراً، فذكر منها في باب المبتدأ والخبر (اثني عشر)، وفي باب الفاعل (اثني عشر)، وذكر في هذا الباب (أربعة وعشرين)، وذكر في باب علامات الإعراب (الياء) من (تفعلين)، فهذه (تسعة وأربعون) ضميراً، والباقي من الأحد والستين: (اثنا عشر) وهي ضمائر الخفض، نحو: **مررتُ بي، وبنا، ومررتُ بك، وبك، وبكما، وبكم، وبكُنَّ، وبه، وبها، وبهما، وبهم، وبهنَّ.** وإنما لم يذكر ضمائر الخفض المذكورة استغناء عنها بضمائر النصب المتصلة؛ فإن لفظها واحد.



باب المصدر

ويقال فيه: المصدر والمفعول المطلق، وهذا أحق به، فإنَّ المصدر قد يكون منصوبًا على أنه مفعول مطلق، نحو: ضربت ضربًا، وقد يكون غير مفعولٍ مطلق، نحو: أعجبتني ضَرْبُكَ، فالضربُك مصدر وليس بمفعول مطلق.

قوله: (المصدر): وهو الحدث الذي يدل عليه الفعل (هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل)، هذا تقريب للمبتدئ، وكأنه أحال في ذلك على اصطلاحهم في تصريف الفعل، فإنه إذا قيل لك: كيف تُصَرِّفُ (ضرب)؟ قلت: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.

قوله: (وهو على قسمين: لفظي ومعنوي، فإن وافق لفظه لفظ فعله، فهو لفظي، نحو: قَتَلْتُهُ قِتَالًا، وإن وافق معنى فعله دون لفظه، فهو معنوي، نحو: جلست قعودًا، وقمت وقوفًا).

قسم المصدر على قسمين:

الأول: أن يكون المصدر موافقًا لفعله الذي ينصبه لفظًا ومعنى، فهذا هو الكثير، نحو: ضربت ضربًا، وقعدت قعودًا، وانطلقت انطلاقًا.

الثاني: أن يوافقه في المعنى لا اللفظ، نحو: قعدت جلوسًا، ووقفت قيامًا، وفرحت جدلًا، فهذا يُسمَّى معنويًا؛ لموافقته للفعل الناصب له في المعنى فقط، فإن معنى الوقوف والقيام واحد، ويُسمَّى -أيضًا- مرادفًا.



باب ظرف الزمان وظرف المكان

قوله: (ظرفُ الزمان: هو اسمُ الزمانِ المنصوبُ بتقدير: (في)، نحو: اليومَ، والليلةَ، وغُدُوَّةٌ وبُكْرَةٌ، وسَحْرًا، وغَدًا، وعَتَمَةٌ، وصباحًا، ومساءً، وأبدًا، وأمدًا، وحينًا، وما أشبه ذلك).

أتى باثني عشر اسمًا من أسماء الزمان:

◀ **الأول:** «اليومَ»، ويُستعمل:

نكرةً، فتقول: صمتُ يومًا.

ومعرِّفًا بالألف واللام، فتقول: صمتُ اليوم.

ومضافًا، فتقول: قدمتُ يوم الجمعة.

◀ **الثاني:** «الليلةَ»، ويُستعمل -أيضًا-:

نكرةً، فتقول: صليتُ ليلةً.

ومعرِّفًا بالألف واللام، فتقول: صليتُ الليلةَ.

ومضافًا، فتقول: قدمتُ ليلة الجمعة.

◀ **الثالث:** «غُدُوَّةٌ»، ويُستعمل -أيضًا-:

مُنونًا على أنه نكرة، فتقول: جئتكَ غُدُوَّةً.

وغير مُنَوَّنٍ على أنه غير منصرف؛ للتأنيث والعلمية، فتقول: جئتكَ غُدْوَةً - غير مُنَوَّنٍ -. وهي: من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

◀ **الرابع: «بُكْرَةٌ»**، ويُستعمل -أيضاً- منوناً وغير منون كـ (غُدْوَةٌ). و**بُكْرَةٌ**: أول النهار.

◀ **الخامس: «سَحْرًا»**، ويُستعمل:

منوناً نحو: جئتكَ سَحْرًا، أي: سَحْرًا مِنَ الْأَسْحَارِ.

وغير مُنَوَّنٍ -إذا أُريد منه يوم بعينه- نحو: جئتكَ يومَ الجمعة سَحْرًا. ويقال: سَحْرًا وَسَحْرَةً. وهو: آخر الليل.

◀ **السادس: «غَدًّا»**، وهو: اسم لليوم الذي بعد يومك، تقول: آتيتكَ غَدًّا.

◀ **السابع: «عَتَمَةً»**، وهو: الثلثُ الأول من الليل، تقول: آتيتكَ عَتَمَةً، وَعَتَمَةً يومِ الجمعة.

◀ **الثامن: «صَبَاحًا»**، وهو: أول النهار، تقول: آتيتكَ صَبَاحًا، و**صَبَاحًا** يوم الجمعة.

◀ **التاسع: «مَسَاءً»**، وهو: خلاف الصباح، تقول: آتيتكَ مَسَاءً.

◀ **العاشر: «أَبَدًا»**، وهو: الزمان المستقبَل الذي لا نهاية له، تقول: لا أَكَلِّمُكَ أَبَدًا.

◀ **الحادي عشر: «أَمَدًا»**، ومعناه: غاية، تقول: لا أَكَلِّمُكَ أَمَدًا قِيَامِكَ.

◀ **الثاني عشر: «حِينًا»**، وهو: اسم زمانٍ مُبهمٍ يقع على كل زمان، تقول: قرأت حِينًا، وجئتك حِينَ قام زيدٌ.

وقوله: «وما أشبه ذلك»: من أسماء الزمان، وهي كثيرة، وفيما ذكر منها كفاية.

قوله: (وظرف المكان، هو: اسمُ المكانِ المنصوبُ بتقديرِ: (في)، نحو: أمامَ، وخَلْفَ، وقُدَّامَ، ووراءَ، وفوقَ، وتحتَ، وعندَ، ومعَ، وإزاءَ، وتلقاءَ، وحِذاءَ، وهُنَا، وثَمَّ، وما أشبه ذلك):

فذكر - أيضاً - لظرف المكان ثلاث عشرة كلمة:

◀ **الأولى: «أمام»**، وهو: بمعنى قُدَّامَ، تقول: جلست أمامك، أي: قُدَّامك.

◀ **الثانية: «خلف»**، وهي: ضد قُدَّامَ، تقول: جلست خلفك.

◀ **الثالثة: «قُدَّام»**، بمعنى أمام، تقول: جلست قُدَّامك.

◀ **الرابعة: «وراء»**، وهي: بمعنى خَلْفَ، وقد تكون بمعنى قُدَّامَ، فهي من

الأضداد، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾

[الكهف: 79]، أي: قُدَّامهم مَلِكٌ، تقول: جلست وراءك.

◀ **الخامسة: «فوق»**، وهي: ضد تحت، تقول: زيد فوقك.

◀ **السادسة: «تحت»**، وهي: ضد فوق، تقول: جلست تحتك.

◀ **السابعة: «عند»**، وهي: ظرف بمعنى القرب، تقول: جلست عندك، أي:

قُرْبَكَ.

◀ **الثامنة: «مع»**، وهي: كلمة تدل على المصاحبة، تقول: جئتُ مع زيد، أي: مصاحباً له.

◀ **التاسعة: «إزاء»**، بمعنى حذاء، تقول: جلست إزاءه، أي: حذاءه.

◀ **العاشر: «تلقاء»**، بمعنى حذاء، تقول: جلست تلقاءه، أي: حذاءه.

◀ **الحادية عشرة: «حذاء»**، بمعنى إزاء، تقول: جلستُ حذاءه، أي: إزاءه.

◀ **الثانية عشرة: «هنا»**، إشارة إلى ظرف المكان القريب، تقول: جلستُ هنا، أي: قريباً.

◀ **الثالثة عشرة: «ثم»**، إشارة إلى المكان البعيد، تقول: جلستُ ثمَّ، أي: في

ذلك المكان البعيد، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، أي: هناك.

قوله: (وما أشبه ذلك): أي: أشبه ما ذكر من أسماء المكان.

وكلها—أعني: ظروف الزمان والمكان—منصوبة بتقدير: (في).





باب الحال

قوله: (والحال، هو: الاسم المنصوبُ المفسَّرُ لما أنبهم من الهيئات)، فإذا قلت: جاء زيد، فقد انبهم الحال التي جاء عليها «زيد»، فتقول: ركبًا، فقد فسَّرَ الحالةَ التي كان عليها في حال مجيئه، ثم مثل لذلك بقوله: (نحو: جاء زيد ركبًا، وركبتُ الفرسَ مُسرَجًا، ولقيتُ عبد الله ركبًا)، فصاحب الحال في المثال الأول (فاعل)، وقد انبهم حاله في مجيئه، ففسَّرَ بـ«ركبًا»، وصاحب الحال في المثال الثاني (مفعول به)، وقد انبهم حاله في ركوبه، ففسَّرَ بـ«مُسرَجًا»، وأما المثال الثالث فيحتمل الحال فيه أن يكون من الفاعل الذي هو (التاء) في «لقيتُ»، وأن يكون حالًا من المفعول الذي هو «عبد الله».

قوله: (وما أشبه ذلك): أي: ما أشبه المُثلَ المذكورةَ في كونِ الحالِ مُفسَّرًا لما انبهم من الهيئات.

قوله: (ولا تكون الحال إلا نكرة): يعني: نكرة محضة، نحو المثل المتقدمة، أو نكرة مُخصَّصة، كقولك: جاء زيد ركبَ فرسٍ، فالحال في هذا المثال تخصصت بالإضافة إلى نكرة، وكلامه شامل لها لدخولها تحت النكرة.

وقد تأتي الحال معرفة في اللفظ؛ لأنها مؤولة بالنكرة، نحو: جاء زيد وَحَدَهُ، أي: منفردًا.

قوله: (ولا تكون إلا بعد تمام الكلام): يعني: أن الحال فَضْلَةٌ، فلا تكون إلا بعد أن يتم الكلام دونها، ومعنى «تمام الكلام»: أن يأخذ الفعل فاعله أو مفعوله، وليس المراد أن يكون الكلام مُسْتغْنِيًا عنها، بدليل قول الشاعر:

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيرًا كَاسِفًا بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ^(١)

إذ لا يصح الاستغناء بما قبل الحال، فتقول: إنما الميت من يعيش.

قوله: (ولا يكون صاحبها إلا معرفة): يعني: أن الاسم الذي تأتي منه الحال لا يكون إلا معرفة، وقد يكون نكرة إذا خُصَّص بالوصف، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾^(٤) أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ﴿[الدخان: ٤-٥]، فصاحب الحال «أمر»، وهو نكرة إلا أنه خُصَّص بوصفه بـ«حكيم».

وقد يكون صاحب الحال نكرة محضة، إذا دخل عليه نفي أو نهي، نحو: ما قام رجلٌ ضاحكًا، ولم يَقُمْ أَحَدٌ نَاهِضًا.



(١) البيت لعدي بن الرعاء الغساني، والشاهد فيه قوله: (كثيًّا، كاسفًا باله، قليل الرجاء): فإن هذه الأحوال لا غنى للكلام عنها، فلو حُذفت لتغير المعنى تمامًا. (ط: الإسلامية).

باب التمييز

قوله: (التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات): اعلم أن التمييز على ثلاثة أقسام:

◀ **الأول:** أن يكون منقولاً من الفاعل، نحو: طاب زيد نفساً، تقديره: طابت نفسُ زيد.

◀ **الثاني:** أن يكون مفسراً للعدد، نحو: عندي عشرون درهماً.

◀ **الثالث:** أن يكون مفسراً للمقادير، نحو: عندي رطلٌ زيتاً ومَنوانٍ تمرًا. وقد مثل بثلاثة مُثل من المنقول من الفاعل وهو:

قوله: (تَصَبَّبَ زيد عَرَقًا): ف«زيد» فاعل، و«عَرَقًا» تمييز، والتقدير: تصبَّبَ عَرَقُ زيد، فلما أسند الفعل إلى «زيد» انبهمت النسبة ففسرها بـ «عَرَقًا».

وقوله: (وَنَفَقًا بَكْرًا شَحْمًا): أصله: تَفَقَّأَ شَحْمُ بَكْرٍ.

وقوله: (طابَ محمدٌ نفسًا): أصله: طابتُ نفسُ محمد.

وذكر -أيضاً- مثالين من تمييز العدد، وهما قوله: (واشتريتُ عشرين

غُلامًا، ومَلَكْتُ تسعين نَعْجَةً): ف«غلامًا» تمييز لما وقعت عليه «عشرون»،

و«نعجة» تمييز لما وقعت عليه «تسعون».

ثم ذكر -أيضاً- مثالين من المنقول من الفاعل بعد أفعل التفضيل، وهما:
 (وزيد أكرمُ منك أباً، وأجملُ منك وجهاً): ف«زيدٌ»: مبتدأ، و«أكرمُ»: خبره،
 و«منك»: جار ومجرور متعلق بـ«أكرم»، و«أباً» تمييز، أصله الفاعل، وتقديره:
 زيد كرم أبوه، وكذلك: «أجملُ منك وجهاً»، أصله: جَمُلَ وَجْهُهُ.

قوله: (ولا يكون إلا نكرة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام): هذا الذي ذكره
 -من أنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام- صحيحٌ في المنقول من الفاعل، وأما
 المفسّر للعَدَدِ والمِقْدَارِ فقد يأتي قبل تمام الكلام، نحو: عشرون درهماً
 عندي، وَمَنَوَانِ عَسَلًا فِي الدَّارِ، فانتصب «درهم» و«عسل» في المثالين قبل
 تمام الكلام.



باب الاستثناء

قوله: (وحروف الاستثناء ثمانية، وهي: إلا، وغير، وسوى، وسوى، وسوء، وسواء، وخلا، وعدا، وحاشا): هذه الأدوات التي ذكرها:

◀ منها حرف، وهو: «إلا».

◀ ومنها أسماء، وهي: «غير وسوى وسوى وسواء».

◀ ومنها ما يُستعمل تارةً فعلاً وتارةً حرفاً، وهو: «خلا وعدا وحاشا».

وإطلاقه على الجميع حروفاً مجازاً.

قوله: (فالمستثنى بـ (إلا) يُنصبُ إذا كان الكلام موجِباً تاماً، نحو: قام القوم إلا زيداً، وخرج الناس إلا عمراً): إنما بدأ بـ «إلا» لأنها أصل أدوات الاستثناء؛ إذ كُلُّ الأدوات سِوَاهَا تُقدَّرُ بها، والمستثنى بها منصوب، وناصبه (إلا) على قول، و(الكلام الموجب) هو: غير المنفي، وقد أتى بمثالين:

◀ الأول: «قام القوم إلا زيداً»، فـ «زيداً» مستثنى من القوم، وهو منصوب بـ «إلا».

◀ والمثال الثاني: «وخرج الناس إلا عمراً»، فـ «عمراً» أيضاً مستثنى من الناس، وهو منصوب بـ «إلا» على الاستثناء.

قوله: (وإن كان الكلام منفيًا تامًا جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء):
هذا قسم غير الموجب، وهو المنفي، والمراد به: ما تقدم فيه نفي.

والمراد بـ(التام): أن يأخذ العامل الذي بعد النفي معموله^(١)، وقد مثل ذلك بقوله: (نحو: ما قام أحدٌ إلا زيد)، فـ«زيد» يجوز فيه:

◀ البدل، يعني: أن يكون بدلًا من المستثنى منه، فإعرابه: «ما»: حرف نفي، و«قام»: فعل ماضٍ، و«أحدٌ»: فاعله، فهذا كلام منفي تام، و«زيدٌ» بدلٌ من «أحدٍ»؛ فلذلك كان مرفوعًا.

◀ ويجوز فيه -أيضًا- النصب على الاستثناء، والأول أجود.

قوله: (وإن كان الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل): يعني: مع النفي.
و(الناقص) هو: الذي يكون ما قبل «إلا» طالبًا لما بعدها.

وقوله: «كان على حسب العوامل»: يعني: أن (إلا) تكون ملغاة لا تنصب، ويكون ما قبلها عاملاً فيما بعدها على حسب طلبه، وقد مثل ذلك بقوله: (نحو: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيد):

فـ«ما» حرف نفي، و«قام» فعل ماضٍ، و«إلا» إيجاب للنفي، و«زيد» فاعل للفعل الذي قبل «إلا».

(١) التام في هذا الباب: هو ما ذكر فيه المستثنى منه، سواء كان الكلام موجباً أو منفيًا، ولعل الشارح رحمه الله إنما تعرض لبيان هذا الموضوع، دون الموضوع الأول عند قوله: (تاماً موجباً)؛ نظراً لأن الكلام إذا كان موجباً فلا يكون إلا تاماً، بخلاف ما لو كان منفيًا، فقد يكون تاماً وقد يكون ناقصاً، وأما الناقص فلا يكون إلا منفيًا. (معهد).

«وما ضربتُ إلا زيداً»: ف«ما»: حرف نفي، و«ضربتُ»: فعل ماضٍ وفاعل، و«إلا»: إيجاب للنفي، و«زيداً»: مفعول بالفعل الذي قبل «إلا».

«وما مررتُ إلا بزيد»، ف«ما»: حرف نفي، و«مررتُ»: فعل ماضٍ وفاعل، و«إلا»: إيجاب للنفي، و«بزيد»: جار ومجرور متعلق بـ«مررتُ».

فهذه المُثَلُّ كلها للاستثناء الناقص، ويقال فيه -أيضاً-: المفرغ.

قوله: (والمستثنى بغير وسوئى وسوئى وسواء مجرورٌ لا غير): يعني: أن المستثنى بهذه الأربعة لا يكون إلا مخفوضاً بإضافتها إليه.

ولم ينبه على إعراب هذه الأدوات في نفسها، وإعرابها بما يستحقه المستثنى بـ(إلا) من نصب وغيره.

قوله: (والمستثنى بخلاً وعداً وحاشاً يجوز نصبه وجره، نحو: قام القوم خلاً زيداً وزيد، وقام القومُ عدّاً وعمراً وعمرو، وحاشاً زيداً وزيد):

والنصب بعد «خلاً» و«عدّاً» أكثر من الجر، وبعد «حاشاً» بالعكس.

فأما النصب فعلى أن هذه الأدوات أفعال، والمستثنى مفعول بها.

وأما الجر فعلى أنها حروف جر، وما بعدها مخفوض بها.



بَابُ (لا)

قوله: (اعلم أنّ (لا) تنصبُ النكرةَ بغير تنوين إذا باشرتِ النكرة ولم تكرر (لا)، نحو: لا رجلَ في الدار).

فُهم من قوله: «تنصب النكرة»: أنها لا تنصب المعرفة، بل تكون المعرفة بعدها مرفوعةً بالابتداء، ويجب العطف عليها، نحو: لا زيدٌ عندك ولا عمرو. واسم (لا) إذا كان نكرة له ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون نكرة محضة، نحو: لا رجلَ في الدار، فهذا مبني على الفتح بغير تنوين، ليس إلا، وقد تجوّزَ في قوله: «تنصب».

الثاني: أن تكون النكرة مضافة إلى النكرة، نحو: لا صاحبَ رجلٍ في الدار، فهذا منصوب بـ(لا)، ولم ينوّن لأجل الإضافة.

الثالث: أن تكون النكرة عاملة فيما بعدها، نحو: لا طالعًا جبلاً؛ لأن (جبلاً) مفعول بـ(طالع)، فهذا منصوب بـ(لا) وهو مُنَوّن. ولم يذكر المؤلف من هذه الثلاثة إلا الأول؛ لكثرة.

وفُهم من قوله: «إذا باشرتِ النكرة»: أنها إن لم تباشرها لا تنصب.

وفُهم -أيضاً- من قوله: «ولم تكرر (لا)» أنها إذا تكررت: لا تنصب، وليس كذلك، بل يجوز فيها النصب، وقد صرح بمراده في ذلك بقوله: (فإن لم تُباشرها وجبَ الرفعُ ووجب تكرار (لا)، نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة):

ومنه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَالٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُزْفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

قوله: (وإن تكررَ جازِ أعمالها وإلغاؤها، نحو: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة، وإن شئتَ قلتَ: لا رجلٌ في الدار ولا امرأة)، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بالوجهين^(١).

ومثل ذلك: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله، يجوز فيه: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله.



(١) قرأها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالفتح بلا تنوين، وقرأها الباقون بالرفع. المبسوط في القراءات العشر، للنيسابوري (ص: ١٥٠). (المعهد).

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى: مَا نُودِي بِهِ (يَا) أَوْ إِحْدَى أُخَوَاتِهَا، وَأُخَوَاتِهَا: (الهمزة، وأي) للقريب، و(أيا، وهيا) للبعيد.

قوله: (الْمُنَادَى خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ: الْمَفْرَدُ الْعَلْمُ، وَالنَّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمَشَبَّهُ بِالْمُضَافِ): اعلم أن المنادى محصور في هذه الأنواع التي ذكرها، وهو على قسمين:

قسم يجب بناؤه على الضم، وهو: المفرد العلم، والنكرة المقصودة. وقسم يجب نصبه، وهو ما بقي.

وقد أشار إلى الأولين بقوله: (فَالْمَفْرَدُ الْعَلْمُ وَالنَّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ يُبَيِّنَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلًا).

«الْعَلْمُ»: هو: مَا عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي (بَابِ النَّعْتِ).

و«النَّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ»: هي: النَّكَرَةُ الَّتِي قُصِدَتْ فِي النَّدَاءِ بِالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا، وَهِيَ فِي (بَابِ النَّدَاءِ) مَعْرِفَةٌ عَلَى نِيَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَإِذَا قُلْتَ: يَا رَجُلًا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يَا الرَّجُلَ، لَكِنْ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ حَرْفِ النَّدَاءِ وَبَيْنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تُخَصَّصُ، وَحُرُوفُ النَّدَاءِ كَذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ:

فِيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرًّا أَيَاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا^(١)

(١) هذا البيت لا يُعرف له قائل ولا ضميمة، والشاهد فيه قوله: "فيا الغلامان" حيث جمع فيه بين حرف النداء و"أل" من أجل الضرورة، خلافا للكوفيين الذين رأوا فيه دليلا على الجواز. ينظر: المقاصد النحوية (٤/١٦٩٦)، وخزانة الأدب (٢/٢٩٤).

قوله: (والثلاثة الباقية منصوبة لا غير): يعني بالثلاثة الباقية: «النكرة غير المقصودة»، و«المضاف»، و«المشبه بالمضاف».

أما «النكرة غير المقصودة»: فكقولك: يا رجلاً، إذا ناديت رجلاً غير معين.

ومثل ذلك قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، لا يعني رجلاً بعينه، بل كل من أجابه فهو مراده، ويكون منصوباً منوناً، والناصب له حرف النداء أو فعل مضمّر، تقديره: أنادي.

وأما «المضاف» فنحو: يا غلامَ زيدٍ، ويا صاحبَ عمرو، فهذا -أيضاً- منصوب بحرف النداء، وهو غير منون؛ لأجل الإضافة.

وأما «المشبه بالمضاف» فهو كل ما عمِلَ فيما بعده، نحو: يا طالعاً جبلاً، ويا حسناً وجهه، ويا ماراً بزيد.

فالأول عمِلَ فيما بعده النصب، والثاني عمِلَ فيما بعده الرفع، والثالث عمِلَ الجرّ.

وكل واحد منها شبيه بالمضاف، والشبه فيها: أن المضاف عمِلَ في المضاف إليه، وهذا عمِلَ فيما بعده.



باب المفعول من أجله

ويُسمّى - أيضًا - : المفعول له .

قوله: (وهو الاسم المنصوب الذي يجيء بيانًا لسبب وقوع الفعل):

ويشترط فيه :

- (١) أن يكون مصدرًا .
- (٢) وأن يكون علة لوقوع الفعل .
- (٣) وأن يكون فاعله وفاعل الفعل المعلن واحدًا .
- (٤) وأن يكون زمانه وزمان الفعل المعلن متّحدًا .

وهذه الشروط لم يصرّح منها إلا بالثاني، وهو أن يكون علة الفعل، وهو المراد بقوله: «بيانًا لسبب وقوع الفعل»، وأما الباقي من الشروط فهي مستفادة من المثالين اللذين ذكرهما في قوله: (نحو قولك: قام زيد إجلالًا لعمرو، وقصدتك ابتغاء معروفك): ف«إجلالًا»: مصدر، وفاعلُ الفعل المعلن واحد؛ لأن الذي قام هو الذي أجلّ، وزمانهما متّحد؛ لأن زمان القيام وزمان الإجلال واحد.

وكذلك القول في: «ابتغاء معروفك».



باب المفعول معه

قوله: (المفعول معه، هو: الاسم المنصوب الذي يُذكر لبيان مَنْ فُعل معه الفعل): يعني: أن المفعول معه يَجِيء لبيان الشيء الذي فُعل ذلك الفعل معه، وهو فَضْلَةٌ منتصبٌ بعد تمام الكلام، وهو على قسمين:

◀ قسمٌ يصح أن يُجعل معطوفاً، لكن يُعرَض فيه عن معنى العطف وتقصد المعية: فيُنصَب على أنه مفعول معه.

◀ وقسمٌ لا يصح أن يكون معطوفاً.

وقد مثل الأول بقوله: (نحو: جاء الأميرُ والجيشُ): ف«الجيشُ»: منصوب على أنه مفعول معه، والتقدير: جاء الأمير مع الجيش، ويصح فيه العطف، فتقول: جاء الأميرُ والجيشُ، ف«الجيشُ»: مرفوع على العطف، والتقدير: جاء الأمير وجاء الجيشُ.

ومثّل الثاني بقوله: (واستوى الماءُ والخشبةُ): ف«الخشبةُ»: مفعول معه، ولا يصح أن يُجعل معطوفاً على الماء؛ لأن الخشبة لا تستوي، وإنما يستوي الماء معها، أي: يصل إليها.

قوله: (وأما خبرُ كان وأخواتها، واسمُ إنّ وأخواتها، فقد تقدّم ذكرُهُمَا في المرفُوعات، وكذلك التوابعُ فقد تقدمت هنالك):

لما عدّ في المنصوبات «خبر كان وأخواتها» و«اسم إنّ وأخواتها» ذكر ما عداهما من المنصوبات، واستغنى عن ذكرهما؛ لأنه قد تكلم عليهما في أبوابهما، فذكر أنّ «خبر (كان)» منصوب في (باب كان وأخواتها)، وأنّ «اسم (إنّ)» منصوب في (باب إنّ وأخواتها)، وذكر أنّ التوابع للمنصوب منصوب في (باب التوابع).



باب مخفوضات الأسماء

قد تقدّم أنّ الأسماء على ثلاثة أقسام: قسم مرفوع، وقسم منصوب،
وقسم مخفوض.

وقد ذكّر المرفوعات والمنصوبات، وتقدم أن الرفع والنصب يكون في
الأسماء والأفعال المضارعة، وقد ذكّر المرفوع والمنصوب من الأفعال، وذكر
المرفوعات والمنصوبات في بابها، فلم يبقَ إلا المخفوضات، ولا تكون إلا من
الأسماء، كما أن المجزومات لا تكون إلا من الأفعال، كما ذكّر في بابها.

وذكر في هذا الباب المخفوضات، فقال: (المخفوضات ثلاثة أقسام:
مخفوض بالحرف، ومخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض): الأسماء
المخفوضة محصورة في هذه الثلاثة، وقد بيّن الأول بقوله:

(فأما المخفوض بالحرف فهو ما يُخفّض بـ: مِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَفِي وَرُبَّ
والباءِ والكافِ واللامِ، وبحروفِ القَسَمِ، وهي: الواوُ والباءُ والتاءُ): وقد تقدم في
أول الكتاب التمثيل لهذه الحروف، فلنكتفِ به.

قوله: (وبِأَوِ رُبِّ وَبِمَذِّ وَمَنْدُ): فالخفّض بـ «رُبِّ» قد تقدم تمثيله في

أول الكتاب.

وأما الخفض بـ «واو رُبَّ» فنحو: قول الشاعر:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَلِي (١)

أي: رُبَّ لَيْلٍ، فَحُذِفَتْ «رُبَّ» وَنَابَتْ «الواو» مَنَابَهَا فَخَفَضْتُ كَمَا تَخْفِضُ «رُبَّ».

وأما الخفض بـ «مُنْدُ» و«مُنْدُ»: فنحو قولك: ما رأيته مذ يومين ومنذ أربعة أيام.

وَلَا يَخْفِضَانِ إِلَّا أَسْمَاءَ الزَّمَانِ.

ويجوز رفع ما بعدهما على أنه خبرٌ، ويكونان حينئذٍ مُبتدأين، نحو: ما رأيته مُذْ يومان ومنذ أربعة أيام.

والخفض بـ «منذ» أكثر منه بـ «مذ» (٢).

قوله: (وأما ما يُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ فنحو قولك: غُلامُ زَيْدٍ، وهو على قسمين:

مَا يُقَدَّرُ بِـ (اللام)، وَمَا يُقَدَّرُ بِـ (من).

فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِـ (اللام) نحو: غُلامُ زَيْدٍ.

وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِـ (من) نحو: ثوبٌ خَزٌّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ):

(١) البيت لامرئ القيس، والشاهد فيه قوله: "وليل" حيث جر كلمة "ليل" بواو "رُبَّ" المحذوفة بعد الواو، وهذا أكثر من حذف "رُبَّ" وجرها بعد الفاء. (ط: الإسلامية).

(٢) قال ابن يعيش: "والغالب على "مُنْدُ" الحرفية والخفضُ بها، والغالبُ على "مُذْ" الاسمية"، ثم بين سبب ذلك. شرح المفصل (٤/ ٥٠٩).

اعلم أن الإضافة على معنى اللام على قسمين:

◀ قِسْمٌ تكون اللام فيه للملك، نحو: غلامٌ زيد، ومألٌ عمرو، والتقدير: غلامٌ لزيد، ومألٌ لعمرو، فاللام في هذين ونحوهما للملك؛ فإن الغلام ملكٌ زيد، والمال ملكٌ عمرو.

◀ وقِسْمٌ تكون اللام فيه للاستحقاق، نحو: بابُ الدارِ وسرجُ الفرسِ، والتقدير: بابٌ للدار، وسرجٌ للفرس. فاللام في هذين ونحوهما للاستحقاق؛ لأن الدار لا تملك لكنها تستحق أن يكون لها باب، والفرس - أيضًا - يستحق أن يكون له سرج.

وأما «الذي يُقدَّر بـ(من) فنحو: بابٌ ساج، وثوبٌ خزٌّ»، أي: بابٌ من ساج،

وثوبٌ من خزٍّ، وهو على قسمين:

◀ إضافة النوع إلى الجنس، نحو: خاتمٌ ذهب.

◀ وإضافة الجنس إلى النوع، نحو: حديدٌ خاتم.

والسَّاجُ: نوع من الشجر، والخَزُّ: نوع من الثياب.

وقد اختلف في الخَزِّ، فقليل: ما كان سداه من حرير، واللُّحمة بالوَبَرِ

أو بالكتَّان أو بالقطن.

قال صاحب (خلاصة المحكم)^(١): وهو عربي صريح ، وذكر أبو منصور الجواليقي^(٢) في كتاب (المعرب من الكلام العجمي) عن أبي هلال^(٣) أنه ذكر عن بعض اللغويين: أنه فارسي معرب.

تم الشرح المبارك بحمد الله.



(١) هو أبو عبد الله محمد بن الحسين العنسي، لغوي، وزير من أهل القيروان، توفي ٦٧١ من الهجرة. (ط: الإسلامية).

(٢) هو موهوب بن أحمد، أديب، لغوي، له التكملة، توفي ٥٣٩ من الهجرة، من سير الأعلام ٨٩/٢٠، والبعية ٢/٣٠٨. (ط: الإسلامية).

(٣) هو الحسن بن عبد الله المشهور بأبي هلال العسكري، صاحب كتاب "الصناعتين"، توفي ٣٩٥ من الهجرة (من الأعلام ٢/١٩٦، البعية ١/٥٠٦). (ط: الإسلامية).

الفهرس

الصفحة

المحتويات

- تصديراً فضيلة الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس ٣
- تفلياً مدير معهد الحرم المكي الشريف ٧
- ترجمة الإمام ابن أجوم (صاحب المتن) ١٣
- مولده ١٣
- صفاته ١٣
- مؤلفاته ١٣
- تلاميذه ١٤
- وفاته: ١٤
- ترجمة الإمام المكودي (صاحب الشرح) ١٥
- مولده ١٥
- خصاله ١٥
- شيوخه ١٥
- تلاميذه ١٥
- مؤلفاته ١٦
- التعريف بشرح المكودي على المقدمة الأجرومية ١٧
- أولاً: أسانيد الشارح لمتن الأجرومية ١٧
- ثانياً: مميزاته ١٧
- ثالثاً: محاوره ١٨

١٩.....	[مقدمة الشارح]
٢١.....	باب الكلام
٢٣.....	[تعريف الكلام]
٢٥.....	[أقسام الكلام]
٢٦.....	علامات الاسم
٢٩.....	علامات الأفعال
٣٠.....	علامة الحرف
٣١.....	باب الإعراب
٣٥.....	[أقسام الإعراب]
٣٩.....	باب معرفة علامات الإعراب
٣٩.....	[علامات الرفع]
٤١.....	[مواضع نيابة الواو عن الضمة]
٤٢.....	[مواضع نيابة الألف عن الضمة]
٤٢.....	[مواضع نيابة النون عن الضمة]
٤٣.....	[علامات النَّصْب]
٤٣.....	[مواضع الفتحة]
٤٤.....	[مواضع نيابة الألف عن الفتحة]
٤٤.....	[مواضع نيابة الكسرة عن الفتحة]
٤٥.....	[مواضع نيابة الياء عن الفتحة]
٤٥.....	[مواضع نيابة حذف النون عن الفتحة]
٤٦.....	[علامات الخفض]
٤٦.....	[مواضع الكسرة]
٤٧.....	[نيابة الياء عن الكسرة]

- ٤٧ [نيابة الفتحة عن الكسرة]
- ٤٨ [علامتا الجزم]
- ٤٨ [موضع السكون]
- ٤٩ [موضعا الحذف]
- ٥٠ [أقسام المعربات وأحكامها]
- ٥١ [المعربات بالحركات]
- ٥٣ [المعربات بالحروف]
- ٥٥ **باب الأفعال**
- ٥٩ [نواصب المضارع]
- ٦٠ [جوازم المضارع]
- ٦١ [الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً]
- ٦٢ [الجوازم التي تجزم فعلين]
- ٦٥ **باب مرفوعات الأسماء**
- ٦٧ باب الفاعل
- ٦٩ أنواع الفاعل المضممر
- ٧١ باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله
- ٧٣ باب المبتدأ والخبر
- ٧٣ [المبتدأ]
- ٧٦ [الخبر]
- ٧٩ باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
- ٧٩ [كان وأخواتها]
- ٨١ [إنَّ وأخواتها]
- ٨٢ [معاني إنَّ وأخواتها]

٨٣	ظن وأخواتها
٨٥	باب النعت
٨٧	[أنواع المعرفة]
٨٩	[فصل في النكرة]
٩٠	باب العطف
٩٣	بابُ التوكيد
٩٥	بابُ البديل
٩٧	باب منصوبات الأسماء
٩٨	باب المفعول به
١٠٠	باب المصدر
١٠١	باب ظرف الزمان وظرف المكان
١٠٥	باب الحال
١٠٧	باب التمييز
١٠٩	باب الاستثناء
١١٢	بابُ (لا)
١١٤	بابُ المنادى
١١٦	باب المفعول من أجله
١١٧	باب المفعول معه
١١٩	باب مخفوضات الأسماء
١٢٣	الفهرست